الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلـــوم المالية والمحاسبة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــوع

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة: اتصالات الجزائر- بسكرة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبةوتدقيـــق

إعداد الطالبان:
خيذر عبد القادر
العلمي حسام الدين

الأستاذ المشرف:
عزوز ميلود

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بن تركي وليد	أستاذ محاضر ا	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	عزوز ميلود	أستاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	تومي ابراهيم	أستاذ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024/ 2023

الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلـــوم التجـــاريـــة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــوع

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة: اتصالات الجزائر - بسكرة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبةوتدقيـــق

إعداد الطالبان:
خيذر عبد القادر
العلمي حسام الدين

الأستاذ المشرف:
عزوز ميلود

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1			رئيسا	جامعة بسكرة
2			مشرفا	جامعةبسكرة
3			ممتحنا	جامعةبسكرة

السنة الجامعية: 2023 /2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

مصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أشكر الله عز وجل الذي أعاننا و وفقنا على هذا العمل المتواضع

يسرنا و يشرفنا أن نتقدم بالشكر و التقدير و العرفان و الوفاء للأستاذ المشرف"

عزوز ميلود" على تفضيله بقبول الإشراف على هذه المذكرة ودعمه و توجيهه.

وأسال الله العلي العظيم أن يجزيه خير الجزاء ,وأن ينفع بعمله كل من أحتاج إليه.

و كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم المناقشة

كما نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ **محمد جلال الدين غربي** الذي لم يبخل علينا بأي شئ.

كما لا أنسى كل من ساعدنى من قريب أو بعيد

كما أخص بالذكر أ.د **خوني رابح** و زوج أختي الذي كان معي في مسيرتي الدراسية كاملة **فيسح لخضر"كريم"**

كما لا يفوتني أن اشكر كل من فرح لي

الإهداء

إلى من قال فيهما عز وجل " وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا "

الإسراء الآية 24

إلي من جعلت الجنة تحت أقدامها صاحبة القلب الكبير تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الطهر والحنان والعطاء... وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت

"**أمي** "الغالية أطال الله في عمرها

إلى قدوتي الدائمة في الحياة ومعلمي الأول "**أبي**" الفاضل جزاء الله علي خير جزاء و رحمه الله و غفر له

إلى إخوتي وأخواتي تقديرا واحتراما كل باسمه إلى كافة أهلي وأقاربي وأصدقائي الأعزاء إلى كل زملاء دفعة 2024/2023 ماستر محاسبة و تدقيق إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي أهدي الثمرة جهدي

عبد القادر

إهداء

الحمد لله الذي انعم علي وهداني ووفقني، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

" اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك "والشكر لك فلولا توفيقك لي ما تم عملي هذا الذي أهديه "

إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى اعز إنسان في الوجود "**أمي** "أطال الله في عمرها وحفظها.

إلى " **أبي**" الكريم الذي علمني وكان لي عونا في مشواري، اهدي هذه الثمرة التي لا تضاهي شيئا من جميلك .

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم اسعد االوقات إلى دفء البيت وسعادته:

" نجاة ، حياة ، سعاد ، أحلام ، رفيق ، روان "

إلى الأهل والأقارب الذين لم يبخلو علي بأي شيء .

إلى كل الأصدقاء و الأصحاب خاصة الأخ **" لقريد عبد الباسط "**

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في حياتي الدراسية فجزاهم الله عني خير الجزاء

حسام الدين

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلي إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ومن أجل ذلك تمت الإحاطة بمفاهيم حول متغيرات الدراسة في الجانب النظري ،ثم إسقاط الدراسة الميدانية في الجانب التطبيقي على إحدى المؤسسات الجزائرية، المتمثلة في المؤسسة اتصالات الجزائر ،حيث تم إجراء هذه الدراسة بوحدة العلمية بسكرة.

اعتمدت الدراسة على مختلف الوثائق والميزانيات المقدمة من طرف وحدة العلمية بسكرة، حيث تم تحليل هذه الميزانيات 2020-2021، بالإضافة إلى حساب مختلف النسب المالية الممكنة ومؤشرات التوازن المالي، والتي من خلالها تم عكس الوضعية المالية للمؤسسة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها يساهم التدقيق الداخلي في تحسين النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في المؤسسة من خلال تقليل ومنع حدوث الأخطاء و الغش في القوائم المالية مما يزيد من ربحية ومردودية المؤسسة وبالتالي تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية:التدقيق ،التدقيق الداخلي ،الأداء المالي ،

Summary :

This study aimed to highlight the role of internal audit in improving the financial performance of the economic institution. For this purpose, concepts about the variables of the study were covered in the theoretical aspect, and then the field study was presented in the applied aspect on one of the Algerian institutions, represented by the Algerian Telecommunications Corporation, where this study was conducted. Studying at the Scientific Unit in Biskra.

The study relied on various documents and budgets submitted by the Biskra Scientific Unit, where these 2020-2021 budgets were analyzed, in addition to calculating various possible financial ratios and financial balance indicators, through which the financial positio0n of the institution was reflected.

The study reached many results, the most important of which is that internal audit contributes to improving the financial ratios and indicators of financial balance in the institution by reducing and preventing the occurrence of errors and fraud in the financial statements, which increases the profitability and profitability of the institution and thus improves financial performance.

Keywords: auditing, internal audit, financial performance,

الفهرس العام

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	**-**
الشكر و عرفان	**-**
الإهداء	**-**
الملخص	**-**
الفهرس	**II- II**
قائمة الجداول و الأشكال	**II- II**
المقدمة	**أ-ح**
الفصل الأول :الإطار نظري للتدقيق و التدقيق الداخلي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول : الاطار النظري للتدقيق	**3**
المطلب الأول: نشأة التدقيق و تعريفه	**3**
المطلب الثاني : أهمية و أهداف التدقيق	**5**
المطلب الثالث : أنواع التدقيق	**7**
المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي	**10**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي	**10**
المطلب الثاني :أهمية و هداف التدقيق الداخلي	**12**
المطلب الثالث : آليات وضع نظام التدقيق الداخلي	**14**
المبحث الثالث :مرحلة عملية التدقيق الداخلي	**23**
المطلب الاول :مرحلة تحضير مهمة التدقيق	**23**
المطلب الثاني :مرحلة تنفيذ عملية التدقيق الداخلي	**23**
المطلب الثالث :مرحلة عرض نتائج	**25**
خلاصة الفصل الأول	**28**
الفصل الثاني : دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي	
تمهيد	**30**
المبحث الأول : ماهية الأداء المالي	**31**
المطلب الأول :مفهوم الأداء المالي و أهميته	**31**
المطلب الثاني : أهداف و مؤشرات التقييم الأداء المالي	**32**
المطلب الثالث: خطوات تحسين الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه	**39**
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	**42**
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	**42**
المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	**43**
المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي	**44**

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي	**46**
المطلب الأول:دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الأداء المالي	**46**
المطلب الثاني :دور المدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي	**49**
المطلب الثالث :دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد و إتخاذ القرارات المالية	**50**
خلاصة الفصل الثاني	**52**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بالمؤسسة الاتصالات الجزائر المديرية العلمية بسكرة	
تمهيد	**54**
المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة	**55**
المطلب الأول: الإطار المنهجي	**55**
المطلب الثاني: تعريف، نشأة والهيكل التنظيمي مؤسسة اتصالات الجزائر	**56**
المطلب الثالث: نشاط وأهمية مؤسسة اتصالات الجزائر	**62**
المبحث الثاني: تحليل وضعية المالية وقياس الأداء المالي للمؤسسة	**63**
المطلب الأول : كيفية سير عملية التدقيق داخل المؤسسة .	**63**
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة -	**65**
المطلب الثالث: أهمية ونشاط مؤسسة اتصالات الجزائر	**71**
المطلب الرابع: قياس الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة – بواسطة النسب المالية.	**73**
خلاصة الفصل الثالث	**76**
خاتمة	**-**
قائمة المراجع	**-**
الملاحق	**-**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التطور التاريخي للتدقيق	4
1-2	الأهداف التقليدية و الحديثة	6
1-3	المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق	22
3-1	الميزانية المالية لشركة اتصالات الجزائر – بسكرة - جانب الأصول 2020/2021	66
3-2	الميزانية المالية لشركة اتصالات الجزائر – بسكرة - جانب خصوم 2020/2021	67
3-3	جانب الأصول للميزانية المختصرة لسنتي 2020-2021	69
3-4	جدول حسابات النتائج لفترة 2020/2021	70
3-5	يوضح رأس المال العامل لمؤسسة اتصالات الجزائر بسكرة لسنتي 2020-2021	71
3-6	يوضح احتياج رأس مال العامل للمؤسسة خلال الفترة 2020 -2021	72
3-7	يوضح خزينة مؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة -	73
3-8	يوضح نسب الهيكلة لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة - للسنتي 2020-2021	73
3-9	يوضح نسب المديونية لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة – سنتي 2020-2021	74
3-10	يوضح نسب المردودية لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة – سنتي 2020-2021	74

قائمة الأشكال

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	صفحة
1-1	المبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي	**15**
1-2	مراحل عملية التدقيق الداخلي	**27**
2-1	مراحل تقييم الأداء المالي	**46**
3-1	يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة لاتصالات الجزائر	**60**
3-2	يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العلمية ببسكرة	**61**

مقدمة

المقدمة:

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي و قفزة نوعية في مجالات عديدة, وقد كانت المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص مستهدفة من التغيرات, و الذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد الأزمة المالية في الأواخر العشرينات من قرن التاسع عشر, ومع كل هذه التطورات الى أن التحديات العالمية في مواجهة المؤسسات الاقتصادية أصبحت تتميز في وقتنا الحاضر بكبرها وتشابكها و هذا ما أدي إلى الاهتمام بالتدقيق الداخلي نظرا لدورها في حماية أصول و أموال المؤسسة فوظيفة التدقيق الداخلي تعتبر كنشاط تقييمي مستقل نسبيا للمؤسسة, يهدف الى التدقيق العمليات المالية و المحاسبية و غيرها من العمليات.

و ظهر التدقيق الداخلي نتيجة حاجة المؤسسة الاقتصادية الى حماية ممتلكاتها و موجوداتها من التلاعب و الغش , وهذا ما أدى الى البحث عن السبل و وسائل أخرى لتحقيق رقابة فعالة على أعمال تلك المؤسسات, وبالتالي زيادة الاهتمام بعملية و توسيع مجال عملها.

يكتسي موضوع الأداء المالي أو تقييم الأداء أو قياس الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية ، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار و إفلاس الكثير من الشركات والبنوك الأمريكية والأوربية و التي كان من بين أهم أسباب انهيارها أو إفلاسها التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه المؤسسات وأداؤها الحقيقي.

وقد اتسع نطاق التدقيق الداخلي في الأونة الأخيرة ليشمل استخدام مؤشرات قياس و تقييم و تحسين فعالية الأداء المالي لتحقيق هدف المؤسسة الاقتصادية.

الإشكالية :

إن التساؤل الذي نعمد للإجابة عنه من خلال هذا البحث هو:

ما هو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي ؟
- ما المقصود بالأداء المالي ؟
- ما هي طبيعة علاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي و الأداء المالي للمؤسسة؟
- هل يؤثر التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية السليمة ؟

الفرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا نطرح الفرضيات التالية:

- ❖ التدقيق الداخلي هو وظيفة ضرورية داخل المؤسسة الاقتصادية يسعى الى اكتشاف الأخطاء و الغش ؛
- ❖ يعتبر الأداء المالي الأداة العاكسة لنشاط المؤسسات حيث يقوم بقياس مدى التوصل الى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا ؛
- ❖ يضمن التدقيق الداخلي وجود مؤشرات مالية سليمة و دقيقة تساعد في تقييم الأداء المالي و تحسينه؛
- ❖ للتدقيق الداخلي دور مهم في تحسين الأداء المالي من خلال اتخاذ القرارات المالية الجيدة ؛

أسباب إختيار موضوع :

تم إختيار الموضوع للدراسة و التحليل للأسباب التالية:

- ❖ ارتباط موضوع الدراسة مع التخصص الجامعي محاسبة و التدقيق.
- ❖ فضول العلمي و الرغبة في تحليل هذا الموضوع من الناحية النظرية و التطبيقية.
- ❖ الرغبة في معرفة واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى مساهمته في تقييم أدائها المالي و معرفة قدرتها على الاستمرار و البقاء في النافسة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في إظهار دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية بإعتبار أن التدقيق الداخلي من شأنه أن يساهم في إتخاذ القرارات المالية التي تصب في المؤسسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ❖ إبراز ضرورة وجود وظيفة التدقيق الداخلي لأهميتها البالغة.
- ❖ محاولة التعرف و الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة للتدقيق الداخلي.
- ❖ محاولة إبراز مساهمته التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

منهجية الدراسة:

من أجل التوصل إلى معالجة ظاهرة البحث، اعتمدنا على طريقتين هما: (1) تحليل محتوى والذي يقوم على وصف منتظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة

من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها تعريف مجتمع الدراسة الذي تم اختيار حالة خاصة منه لدراسة مضمونها وتحليلها، (2) المقابلة المباشرة مع الموظف المسؤول على مصلحة الممتلكات بمديرية بسكرة ومكالمات هاتفية مع المدقق المركزي بالمديرية العامة في مؤسسة وطرح عليه مجموعة من الأسئلة ، والاستفادة من تحليل مجموعة من الوثائق الداخلية التي تخص مجال البحث.

حدود الدراسة:

- ❖ الحدود الموضوعية:سنتناول في موضوعنا دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مع شرح بعض العناصر التالية:
  - مفهوم التدقيق بإختصار والتدقيق الداخلي بتعمق.
  - مفهوم الأداء المالي.
  - مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ❖ الحدود المكانية :تمت الدراسة الميدانية في المديرية العامة لاتصالات الجزائر - بسكرة-.
- ❖ الحدود الزمنية :تمت الدراسة خلال الفترة 19ماي إلى غاية 23ماي2024

مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من الكتب و المذكرات.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات بين رسائل ماجستير ودكتوراه تطرقت لموضوع هذه الدراسة إما بشكل كلي أو إلى جزء منه من بينها :

- ❖ **دراسة دادن عبد الغني ,سنة 2006 - 2007، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية ـ حالة بورصتي الجزائر وباريس.**

ولقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج من بينها أن معدل النمو الداخلي للمؤسسة يساهم في الرفع من قيمة المؤسسة وذلك من خلال معاينة درجة الهامش الذي تتمتع به المؤسسة النتيجة الصافية / المبيعات) ومعدل دوران الأصل الإقتصادي، وسياسة توزيع الأرباح ومالها من تأثير مباشر على مستويات النمو.

- ❖ **نور الدين مزيان ، تقييم فعالية دقيقة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية العمومية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، 2012 2013جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر .**

هدفت هذه الدراسة لتبيين ما يلي :

- التعرف على دور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة .
- التعرف على أهداف التدقيق الداخلي أساس تقييم فعالية التدقيق الداخلي).
- مدى مساهمته التدقيق الداخلي في عملية حكومة الشركات.

النتائج المتوصل إليها

- من الدعائم الأساسية لحكومة الشركات ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي فغاية .
- يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قدمت المنشأ من خلال الوظائف التي أصبح يطلع بأدائها في إطار حكومة الشركات التي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها.

❖ **حمو حفيظة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتغذية الأنعام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، فرع تدقيق ومراقبة التسيير ، كلية علوم الاقتصاد و التسيير و العلوم التجارية، جامعة مستغانم 2018.**

و قد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- يعمل التدقيق الداخلي على منع و التقليل من حدوث الأخطاء و هذا ما يؤدي إلى حدوث الأخطاء و هذا ما يؤدي الى الحاجة اليه.
- تحتاج وظيفة التدقيق الداخلي لكي تحقق دورها المطلوب الى ركائز ودعائم أساسية و جملة من المعايير المتعارف عليها علميا لتحدد مسؤولياتها .
- تقييم الأداء يقوم على تحديد وضعية المؤسسة من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة مسبقا.
- كذلك يقوم تقييم الأداء على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة و وضعيتها.

❖ **يوسف سعيد يوسف المدلل، دورة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، 2007 ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.**

هدفت دراسة الباحث إلى توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الفلسطينية، وذلك من خلال التعمق في التدقيق الداخلي على عدة عناصر ذكرها في دراسته وتوصل الباحث في ختام دراسته إلى ان هناك دورا ملموسا لوظيفة الدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي

والإداري في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وان هذا الدور يحتاج إلى التعزيز والتنمية.

هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع إلى ثلاثة فصول:

حيث نتناول في الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق والتدقيق الداخلي ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار النظري بصفة عامة للتدقيق، أما في المبحث الثاني ماهية التدقيق الداخلي ، والمبحث الثالث كان تحت مراحل عملية التدقيق الداخلي، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي، ففي المبحث الأول ماهية الأداء المالي، والمبحث الثاني تقييم الأداء المالي، تطرقنا في المبحث الاخير مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، أما الفصل الثالث فهو واقع دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بمؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية ببسكرة، كان المبحث الاول تقديم لمؤسسة اتصالات الجزائر، والمبحث الثاني تحت عنوان تحليل وضعية المالية وقياس الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الأول
الاطار النظري للتدقيق
و التدقيق الداخلي

تمهيد:

إن التدقيق وظيفة مهمة في المؤسسة نظراً للدور الهام الذي يلعبه في التأكد من صحة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، حيث يقوم على مجموعة من المبادئ والفروض التي تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها، وينقسم إلى عدة أنواع من بينها التدقيق الداخلي .

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقييمية مستقلة نسبياً تنشأ داخل المؤسسة، تقوم بفحص وتقييم مدى فعالية الإجراءات التسييرية القائمة في المؤسسة تخضع هذه الوظيفة المجموعة من المعايير التي تعمل على تنظيمها وتوضيح كيفية سير أعمالها و بالتالي يعتبر التدقيق الداخلي أداة تسيير فعالة تخدم المؤسسة.

ولتوضيح كل ما سبق تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول :الإطار النظري للتدقيق.

المبحث الثاني :ماهية التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: مراحل عملية التدقيق الداخلي.

المبحث الأول : الاطار النظري للتدقيق

أصبح للتدقيق أهمية كبرى في الواقع الاقتصادي بسبب ظهور حاجة ملحة من طرف مسيري المؤسسة الى تبني جو رقابي يحكم تسيير نشاطها بفعالية و كفاءة , تضمن به تحقيق أهداف ومحاولة التقليل أقصى ما يمكن من الانحرافات التي من الممكن أن تظهر عند ممارسات أنشطتها المختلفة. (علوان، 2019، صفحة 17)

المطلب الأول : نشأة التدقيق و تعريفه

يلعب التدقيق (المراجعة) دورا مهما في الحياة الاقتصادية , فهو من المواضيع التي تعتبرها الجمعيات المهنية في جميع الأنحاء العالم أهمية خاصة , وتعتبر دراستها من الموضوعات المتقدمة أكاديميا , ولأجل فهم المادة بالشكل الجيد علينا الإلمام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (أو الدولية) و القوانين و الأنظمة المرعية في ذلك القطر أو ربما عالميا. (التميمي، 2006، صفحة 13)

أولا : نشأة التدقيق

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عال وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم، إذ إن الفراعنة في مصر و الإمبراطوريات القديمة في بابل وروما و اليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات. كما وأن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها، علماً أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة 100%، وكان عرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بمقولة (هو لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية). (التميمي، 2006، صفحة 17)

يرتبط ظهور وتطور التدقيق بتطور النشاط الاقتصادي من جهة وتطور المؤسسات وعملياتها التشغيلية والإدارية من جهة أخرى ففي البداية ظهرت الحاجة للتدقيق لدى الملوك والأمراء والقياصرة في الحضارات القديمة، للتأكد من حفظ الممتلكات والثروات، والتأكد من جمع الضرائب، وذلك في مصر القديمة واليونان؛ غير أن نشاط التدقيق لم يقتصر على هذا الشكل، بل عرف تطورا مستمرا واكب التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي، وخصوصا مع ظهور الوحدات الاقتصادية الكبيرة، وتطورها لتأخذ شكل شركات مساهمة. (بلال، 2022، صفحة 103)

مر تطور التدقيق إلى عدة مراحل يمكن صياغتها في الجدول التالي:

الجدول (01-01) : التطور التاريخي للتدقيق.

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك ،إمبراطورية ،الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاقبة السارق على اختلاس الأموال ،حماية الأموال
من 1700 إلى 1850	الحكومة ،المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش ، ومعاقبة فاعلية، حماية الأصول
من 1850 إلى1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش و تأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة	تجنب الغش و الأخطاء الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة ،البنوك و المساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة	الشهادة على صدق و سلامة إنتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	الحكومة ، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة واستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية و إحترام المعايير المحاسبة ومعايير المراجعة
إبتداء من 1990	الحكومة ، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة و المحاسبة واستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل إحترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر : (طهواهر و صديقي، 2003، الصفحات 7-8)

ثانيا : تعريف التدقيق

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالتدقيق يذكر منها :

عرف التدقيق بمعناه المهني بأنه : اختيار تقني صارم مبني بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل ، بغية اعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ، وعلى مدى احترام الواجبات في اعداد هذه المعلومات في كل الظروف و على مدى القواعد و القوانين و المبادئ المحاسبة المعمول بها في صورة صادقة على الموجودات و الوضعية المالية ونتائج المؤسسة. (علوان، 2019، صفحة 17)

كما عرف Boyntonالتدقيق بأنه عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة مرتبطة بتأكيدات الأدلة بطريقة موضوعية بهدف التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ، ثم توصيل النتائج الى الجهات ذات العلاقة. (الشحنة، 2015، الصفحات 25-24)

هي عملية فحص شامل للسجلات أو الحسابات أو الاجراءات التى يقوم بها شخص مؤهل و مدرب على هذه الأعمال تدريبا خاصا، والهدف من تدقيق الحسابات هو تقرير ما اذا كانت المصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة، وما اذا كانت الأصول قد قيمت تقييما صحيحا و ما شابه ذلك قد يقوم الحسابات موظف من داخل الشركة أو شخص آخر من خارج الشركة يعين أو يكلف خصيصا بالقيام بهذه المهمة وفي أعمال الشركات العادية يكون الهدف الأساسي من تدقيق الحسابات تقرير ما اذا كانت الشركة تحفظ حساباتها و بياناتها وتمسك دفاترها و سجلاتها وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما و ما اذا كانت هذه الحسابات و البيانات تمثل وضع الشركة المالي بصورة صحيحة و عادلة. (سواد، 2009، صفحة 191)

من خلال ما تطرقنا اليه يمكن قول أن التدقيق هو عملية فحص كل الوثائق والدفاتر و السجلات بطريقة رسمية و محايدة لتقييم الأداء واتخاذ القرار المناسب واعطائه الى الجهات المختصة لمطابقة البيانات المالية للمؤسسة والمعايير المحددة.

المطلب الثاني : أهمية و أهداف التدقيق

أولا : أهمية التدقيق

تبرز أهمية التدقيق في كونه أداة مهمة لتحقيق التوازن بين طرفين أو أكثر، وذلك فيما يخص العلاقة التعاقدية بين المساهمين والإدارة، وعلاقة الإدارة بمختلف الأطراف ذات المصلحة، بالإضافة إلى دوره كأداة قيادية في خدمة الإدارة العليا.

دور التدقيق في تحقيق التوازن في العلاقة التعاقدية بين المسيرين والمساهمين

في هذا الصدد تكون في إطار النظرية الوكالة، التي تنظر للمؤسسة باعتبارها مجموعة من التعاقدات، وأهمها العقد الموجود بين الإدارة باعتبارها وكيل، والمساهمين باعتبارهم الأصيل، حيث يقوم المساهمون بوضع أموالهم تحت تصرف الإدارة، ولضمان أن هذه الأخيرة تعمل لتحقيق مصالحهم يقومون بتكليف شخص مستقل أو أكثر المراجعة عملها.

دور التدقيق في دعم حوكمة الشركات

في هذا الصدد تكون في مجال أوسع، حيث تصبح هناك عدة علاقات تعاقدية بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذات المصلحة، وهنا يعتبر التدقيق أحد الآليات لتحقيق التوازن في تلك العلاقات وتحقيق حوكمة الشركات، لذا فإن مجال التدقيق لا ينحصر فقط في التدقيق المالي وإنما يتوسع ليشمل مجالات أخرى على غرار التدقيق الاجتماعي والبيئي..... إلخ؛ ويعتبر التدقيق في هذا الصدد أحد آليات و ركائز حوكمة الشركات.

التدقيق أداة رقابية هامة في المؤسسة

حيث يهتم بالتأكد من أن :

- جميع عمليات المؤسسة وأنشطتها، سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية أو إدارية أو أي عمليات أخرى، تتم بما يتوافق والقوانين والتشريعات المعمول بها والسارية
- جميع عمليات المؤسسة وأنشطتها يتم تنفيذها وفق ما هو مخطط وأن الإجراءات المحددة وتعليمات وسياسات الإدارة مطبقة من طرف المسؤولين عند القيام بمختلف المهام
- الهياكل الموضوعة والإجراءات المصممة والتعليمات المحددة من طرف الإدارة كفيلة بتوفير ضمان معقول حول سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية
- صدق وشرعية وموثوقية المعلومات، وخصوصا المعلومات المالية
- ممتلكات المؤسسة موجودة، والإجراءات المتخذة من طرف الإدارة توفر حماية كافية لها. (بلال، 2022، الصفحات 112-113)

ثانيا : أهداف التدقيق

في بدء ممارسة التدقيق كان إليه على أنه وسيلة الهدف منها هو إكتشاف الخطأ والغش و التزوير و التلاعب الموجود في الدفاتر و السجلات ، وأن مهمة المدقق تنحصر فقط على تعقب تلك الأخطاء و العمل على إكتشافها أي التحقيق من الدقة الحسابية للدفاتر و السجلات. (عثمان، 2011، صفحة 12)

ومع تطور المفاهيم والأهداف في المجالات العلمية و منها علوم الإدارة و المحاسبة ، تطورت بالمثل مفاهيم و أهداف مهنة تدقيق الحسابات.

ونوضح بإيجاز ما كانت عليه الأهداف (التقليدية) للتدقيق ، وما تطورت إليه في هذا العصر:

الجدول (01-02) : الأهداف التقليدية و الحديثة

الأهداف التقليدية	الأهداف المعاصرة
التأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر و السجلات المحاسبية ، و(المستندات) المؤيدة للعمليات.	اهتمت بالأهداف وتعدت هذه الأهداف ، بإضافة (مهام) جديدة لعملية تدقيق الحسابات هي:
اكتشاف ما قد يوجد من غش و أخطاء و تلاعب و تزوير ، في العمليات و الأحداث المسجلة ، وتقليل فرص ارتكابها.	اشتمال أهداف تدقيق الحسابات على : تدقيق الأهداف المخططة ، و القرارات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف ، و أيضا المعلومات التي اتخذت على أساسها القرارات.
الحصول على رأي فني محايد ، يقوم على مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر و السجلات ، على ضوء أدلة و قرائن إثبات ،	اشتمال الأهداف على تدقيق كافية الأحداث والوقائع المالية (وغير المالية) ، أي للنظام المحاسبي بشقيه (المالي و الإداري) باعتبار

متعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات.	أن الوحدات الاقتصادية تعمل داخل الهيكل الاقتصادي للدولة.
	تقييم أدلة و قرائن الإثبات واختيار الموضوعي منها ، للتأكد و التحقيق من عدالة القوائم المالية.
	تحول أسلوب تدقيق الحسابات من تدقيق الحسابات حول الحاسب ، إلى تدقيق الحسابات من خلال الحاسب الإلكتروني.
	تقييم أدلة و قرائن الإثبات واختيار الموضوعي منها ، للتأكد و التحقيق من عدالة القوائم المالية.
	تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية ، عن طريق محو الإسراف وذلك من خلال تطبيق تدقيق الحسابات باستخدام معايير الجودة العالية.

مصدر : (مسعد و د.خالد، 2009، الصفحات 20-21)

المطلب الثالث : أنواع التدقيق

هناك عدة أنواع من التدقيق، ولكل نوع منها أهداف ومجالات ومنهجية خاصة به، ويمكن تصنيف أنواع التدقيق وفقا لعدة معايير.

1. **معيار الإلزام القانوني**

- **التدقيق الإجباري** هو الذي نص عليه القانون، وعدم القيام به يجعل المؤسسة تحت طائلة العقوبات المقررة، يقوم به شخص كفؤ ومؤهل ومستقل كليا عن المؤسسة، بهدف المصادقة على القوائم المالية السنوية، ويعتبر أكثر أنواع التدقيق شيوعا، ويعرف أيضا بمصطلحات أخرى التدقيق القانوني التدقيق المالي والمحاسبي، تدقيق أو مراجعة الحسابات، محافظة الحسابات.
- **التدقيق الاختياري (التعاقدي)** لا يكون مفروضا بموجب القانون، ولكن يكون بطلب من المساهمين أو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، قصد الاطمئنان على الحالة المالية للمؤسسة أو الحصول على استشارة وحلول للمشاكل التي تواجهها، من خلال التعاقد مع خبير المراجعة جوانب معينة في المؤسسة.
- **الخبرة القضائية** تكون بطلب من القاضي في حالة وجود نزاع بين المؤسسة وطرف آخر، ويتولى القيام بذلك شخص محترف ومستقل عن المؤسسة، ينحصر نطاق تدخله في فحص العمليات أو الجوانب المطلوبة، وتقديم تقرير يستعين به القاضي في حل النزاع.

2. **معيار هدف التدقيق**

- **التدقيق المالي والمحاسبي** يهتم بمراجعة إجراءات العمل المحاسبي وفحص الحسابات، بهدف إبداء رأي فني ومحايد ومبرر حول صدق وشرعية المعلومات المالية، وهو ما

يتطلب جمع مستندات الإثبات لمختلف العمليات، من أجل دعم ذلك الرأي، ويكون ذلك في إطار التشريعات والممارسات المعمول بها. فكل فحص يمس القوائم المالية أو جزء منها، أو أي مراجعة للإجراءات المحاسبية أو جزء منها يعتبر تدقيقا ماليا، ومن أمثلة ذلك: تدقيق الحسابات الاجتماعية أو الحسابات المنفردة أو الحسابات الموحدة أو المدمجة، تدقيق حسابات الزبائن أو الموردين للتأكد من أن الإجراءات المحاسبية المتخذة بشأنهم ملائمة.

- **التدقيق العملياتي** يركز على عمليات المؤسسة، حيث يهتم بتقييم مدى تطبيق الإجراءات المحددة وسياسات وتعليمات الإدارة **(تدقيق الانتظام)** ومدى احترام التشريعات والأنظمة **(تدقيق المطابقة)**، ونتيجة لتوسع مجاله ظهر ما يعرف **بتدقيق الفاعلية والفعالية أو الكفاءة**، الذي يهتم بتقييم الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو جزء منه، وتقييم أنشطتها، واختبار الخطط والسياسات المنتهجة، وتقييم مدى كفاءة الموارد البشرية والمادية المستخدمة، يهدف التدقيق العملياتي إلى تزويد الإدارة بتحاليل واقتراحات قصد ترقية الأنشطة وتطوير المؤسسة فحسب المعهد الفدرالي المالي الكندي فإن الهدف الأساسي من تدقيق العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتخفيف من مسؤولياتها، عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية، وتقييم الأنشطة، وتقديم تعليقات واقتراحات حولها. وقد ظهر هذا النوع من التدقيق نتيجة لتوسع مجال تدخل التدقيق الداخلي فحسب (محمد بوتين) فإن مفهوم تدقيق العمليات أوسع من مفهوم التدقيق الداخلي، إذ يتحتم في بعض الحالات الاعتماد على مدقق عملياتي يكون خارجيا ومستقلا عن المؤسسة، كما أن التدقيق العملياتي يتعدى الجوانب المالية ليشمل جميع العمليات.

3. **معيار القائم بعملية التدقيق (موقع المدقق)**

- **التدقيق الداخلي** هو نشاط تأكيدي استشاري، مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، فهو يساعدها على تحقيق أهدافها، من خلال إيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتحكم. يقوم به شخص من داخل المؤسسة يعتبر أجيرا لديها، لكنه مستقل عن الوظائف الأخرى، ويتحدد موقعه ومهامه والسلطة التي يخضع لها في الهيكل التنظيمي، ويكون في الغالب تحت سلطة الإدارة العليا.
- **التدقيق الخارجي** يقوم به شخص مهني مؤهل، خارجي مستقل عن المؤسسة، لا يخضع لسلطتها بل يتمتع بالاستقلالية التامة، يهتم بتقييم نظام التسيير في المؤسسة وفحص حساباتها، من أجل توفير تأكيد معقول للمستخدمين و خصوصا الخارجيين منهم، حول صدق وشرعية المعلومات المالية، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ مختلف القرارات

4. **معيار مجال التدقيق**

- **التدقيق القانوني (تدقيق الالتزام)** يهدف للحصول على أدلة وتقييمها، من أجل فحص مدى التزام المؤسسات بالقواعد القانونية للشركات والوثائق القانونية والالتزامات الأخرى، وفحص العقود المبرمة، والتأكد من مدى توافق بعض الأنشطة المالية

والتشغيلية مع القوانين والقواعد والشروط ذات الصلة، والتي قد يكون مصدرها الإدارة أو الدائنون أو الحكومة، وعادة توجه تقارير التدقيق في هذه الحالة إلى الجهة التي وضعت تلك القوانين والقواعد والشروط .

- **التدقيق الجبائي** قد يكون في شكل رقابة جبائية تقوم بها مصلحة الضرائب على الدفاتر المحاسبية، بهدف التأكد من تطبيق التشريعات الجبائية المعمول بها، ومدى صحة التصريحات الجبائية للمؤسسة؛ وقد يكون في شكل فحص انتقادي يقوم به شخص مختص داخلي أو خارجي، وذلك من أجل التحقق من صحة الوضعية الجبائية للمؤسسة، وإدارة خطرها الجبائي .
- **تدقيق الجودة** هو عبارة عن فحص مستقل وفق منهجية واضحة لعمليات المؤسسة وذلك استنادا إلى معايير معينة للجودة، سواء كانت داخلية أو خارجية، وإبداء رأي حول مدى الالتزام بتلك المعايير، ومثال ذلك التأكد من أن نظام إدارة الجودة المعمول به في المؤسسة يستجيب للمواصفات القياسية (9001ISO).
- **التدقيق البيئي** يهدف إلى التأكد من مدى كفاية وملائمة نظام الرقابة البيئية، ومدى الالتزام بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية والمعايير الداخلية للمؤسسة في مجال البيئة، أو أي معايير خارجية أخرى، على غرار فحص مدى استجابة الممارسات البيئية أو نظام إدارة البيئة في المؤسسة للمواصفات القياسية (ISO 14001).
- **التدقيق الاجتماعي** يهدف للتأكد من مدى استيفاء المؤسسة للمتطلبات التشريعية والتنظيمية في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتقييم أدائها الاجتماعي، أو التأكد من مدى احترامها لأي معايير في هذا المجال، ومثال ذلك التأكد من أن الممارسات الاجتماعية للمؤسسة تستجيب المتطلبات المعيار الدولي للمسؤولية الاجتماعية (SA8000).
- **تدقيق الإعلام الآلي** ظهر هذا النوع من التدقيق نتيجة الاعتماد المتزايد على الإعلام الآلي في تحقيق أنشطة المؤسسات وإدارتها، مما يفرض على المدقق أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار، ويهدف للتأكد من سلامة وأمن وفعالية إجراءات الإعلام الآلي المعتمدة.

5. أنواع أخرى للتدقيق

- **معيار نطاق التدقيق** يمكن التمييز بين **التدقيق الشامل**، وهنا يمتد نطاق الفحص ليشمل جميع العمليات والأنشطة والوظائف، وجميع المعلومات والوثائق والمستندات والدفاتر والسجلات و **التدقيق الاختباري**، وهنا يتم استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية لعدم إمكانية القيام بالتدقيق الشامل، ويعتبر هذا الأسلوب الأكثر استخداما في الواقع.
- **معيار توقيت التدقيق** يمكن التمييز بين **التدقيق المستمر**، الذي يكون على مدار السنة بطريقة منتظمة وفق برنامج زمني مضبوط، و **التدقيق النهائي**، الذي يكون مرة في السنة كما في حالة المصادقة على القوائم المالية، أو مرة خلال عدة سنوات أو مرة في حياة المؤسسة بالنسبة لأنواع أخرى من التدقيق. (بلال، 2022، الصفحات 117-122)

المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي

إن التدقيق الداخلي هو منتج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحديثة أذ إنة ومع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق العمليات وظهور الشركات كبيرة الحجم التي

تملك العديد من الفروع المستويات الإدارية أدى إلى عدم تمكن رؤساء هذه الشركات من الاضطلاع بشكل مباشر والإشراف على الإعمال حتى كانوا بحاجة إلى بعض الممثلين المتفرغين للقيام بذلك نيابة عنهم. (الساعدي و فليح الساعدي، 2019، صفحة 11)

المطلب الأول : نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

أولا : نشأة و التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

تشير السجلات التاريخية أنه قد تم الإستعانة بالتدقيق الداخلي قبيل القرن 15م، حيث كان الملوك أو التجار يعينون المدققين، ويُكلفونهم بإكتشاف أو منع الغش والإختلاس وقضايا مماثلة أخرى، وعليه عرفت هذه القضايا على أنها جذور التدقيق الداخلي، ومع حلول الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وتطور الصناعة والتجارة وتوسع حجم الشركات أدى ذلك لتبني طرق متطورة لضبط وتقنيات التدقيق، وبعد الحرب العالمية الأولى والنمو السريع المتزايد للإقتصاد الأمريكي و الإقتصاد الأوروبي نسبيا ، وما رافق ذلك من زيادة الأسعار وعمليات الإحتكار وتقديم بيانات مغلوطة حول أداء الأعمال، تطلب ذلك تقنيات ووسائل أفضل لتخطيط وتوجيه وتقييم أنشطة العمل ونزاهة وكفاءة الإدارة، تبع ذلك وضع وتطوير تشريعات واستخدام التدقيق كأداة للتأكيد على الإلتزام بالقوانين والتنظيمات وبظهور الأزمة الإقتصادية لسنة 1929م التي أثرت سلبا على المؤسسات وأدت إلى ضرورة المراقبة الدقيقة للحسابات بهدف تخفيض المصاريف، ورغم إعتماد المؤسسات على مكاتب التدقيق الخارجي الذي كانت مهمته التصديق على الحسابات السنوية، ظهرت الحاجة إلى وسيلة لتخفيض مبالغ المصاريف الناتجة عن كثرة الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المدقق الخارجي من جرد، تحليل الحسابات وغيرها، تم إقتراح القيام بهذه الأعمال من طرف أشخاص من داخل المؤسسة تحت إشراف مكتب التدقيق الخارجي، وبذلك أصبح المدققون الداخليين يقومون بأعمال التدقيق دون تقديم نتائج عن أعمالهم ويقتصر عملهم في مساعدة المدققين الخارجيين وساهموا في تحقيق الأهداف المسطرة أي تخفيف نفقات المؤسسة ومنه ولدت الكلمة وليس المهنة، وبعد مرور الأزمة استمر استخدامهم نظراً لإكتسابهم للمعرفة وتطبيقهم المنهجية وأدوات محاسبية.

فبقي دور التدقيق الداخلي مهمشا حيث لم يحض بالإهتمام اللازم، إلى أن تجمع المدققون الداخليين في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وكونوا ما يسمى بمعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (AAI) الذي يعتبر رابطة مهنية دولية مقرها التو منت بفلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس السنة تم نشر كتاب عن التدقيق الداخلي بعنوان "التدقيق الداخلي الحديث" وتأسيس مجمع المدققين الداخليين، حيث يعتبر هذين الحدثين بمثابة علامة على نشأة التدقيق الداخلي كمهنة، وقد تزايد عدد أعضاء مجمع المدققين الداخليين من 24 عضو في عام 1941 ليصل حاليا إلى أكثر من 175 ألف عضو من 165 دولة ، وقد قام المجمع منذ حوالي أكثر من نصف قرن بإنجاز الكثير لتعزيز المكانة المهنية للمدققين الداخليين وتطوير هيكل عام للمعرفة ودليل للسلوك وتحديد برامج التعليم المستمر والتأهيل المهني مدقق داخلي مؤهل ومعتمد) بالإضافة إلى تبني معايير للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، كما شهد التدقيق تطور من نوع آخر وهو مجال السعي إلى إعتباره مهنة مستقلة، وبدأ الإهتمام بالجانب المهني للتدقيق الداخلي منذ إنشاء معهد المدققين الداخليين عام 1941 ، حيث بدأ ا أول قائمة المسؤوليات والتي تتضمن طبيعة هدف إستقلالية ونطاق عمل التدقيق الداخلي في عام 1947، كما قام المعهد

بإصدار دستور آداب وسلوك المهنة عام 1968 ، والذي تضمن مبادئ وقواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المدقق الداخلي المعهد في إصدار عند أدائه لوظيفته، ثم قام بتعديلها عام 1988 وأخيرا عام 2000.

أما في عام 1974 قام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بتشكيل لجان الدراسة وإقتراح إطار متكامل المعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي عام 1977 إنتهت اللجان من أعمالها، وتم المصادقة على المعايير بصورتها النهائية في المؤتمر الدولي السنوي السابع والثلاثين للمعهد عام 1978، وأسهمت هذه المعايير المهنية في ولادة وبزوغ مهنة التدقيق الداخلي، ثم قام بتعديلها عام 2001 وبدأ العمل بها من جانفي عام 2002، أما في عام 1981 شهدت قائمة مسؤوليات التدقيق الداخلي تطور ملحوظ من خلال تقديمه كوظيفة هدفها خدمة مصالح المؤسسة ككل، وتم ربط قسم التدقيق الداخلي مباشرة بأعلى مستوى إداري في المؤسسة ولم تعد تتبع المدير معين لقسم معين كالمدير المالي، مما عزز من إستقلال التدقيق الداخلي وموضوعية خدماته، أما في عام 1991 تطور التدقيق الداخلي ليقدم خدمات جديدة للمؤسسة وهي الخدمات الإستشارية، كما شدد المعهد في قائمة المسؤوليات الصادرة في هذا العام على ضرورة التزام المدققين الداخليين بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، كما تمت إزالة بعض العناصر الأكثر تقييدا أين سمح إعطاء دور أوسع للتدقيق الداخلي، وفي عام 1994 نصح المعهد بأن يقدم التدقيق الداخلي خدمات تأكيدية للمؤسسة، مع الأخذ بعين الإعتبار تكلفة تقديم هذه المهنة ن الخدمات بالمقارنة مع المنافع المتحققة منها للمؤسسة. (علوان، 2019، الصفحات 29-31)

ثانيا : تعريف التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي عدة تعاريف منها :

عرف بأنه :"نشاط تقييمي تقوم به إدارة أو قسم داخل الموؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية و المالية و التشغيلية و تقييم أداء الإدارات و الأقسام في المؤسسة ، و ذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا كما أنه رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس و تقييم فعالية الوسائل الرقابية الأخرى". (حجازي، 2010، صفحة 11)

يعرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط مستقل و موضوعي ، يمنح المؤسسة تأكيدا على درجة التحكم في عملياتها،مع تزوير بالمشورة لتحسينها ،ويساهم في خلق قيمة مضافة تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها ،من خلال تقييم عمليات إدارة المخاطر ،والرقابة ،وحوكمة الشركات ، من خلال نهج منظم ،ومنهجي ومن خلال تقديم مقترحات لتعزيز كفائتها. (زوبير، 2022)

بيما يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين إلى أن التدقيق الداخلي :وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة ، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة. (رضوان، 2012، صفحة 11)

عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي آخر نشرة:

على أنه "نشاط تأكيدي إستشاري مستقل و موضوعي مصمم لاضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها .وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهداف بإيجاد منهج منظم و صارم لتقييم و تحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر ، الرقابة ، و التوجيه (التحكم).

فمن التعريف أعلاه أصبح التدقيق الداخلي ذا صبغة :

تأكيدية : أن تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمنشأة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب .
إستشارية : لتزويد الإدارة بالتحليلات و الدراسات و الاستشارات و الاقتراحات اللازمة الاتخاذ القرارات.
مستقل : بارتباطه بأعلى مستوى إدارة داخل التنظيم.
موضوعي :بأداء الأعمال الموكلة إليه. (رحيلي، 2009، صفحة 156)

من خلال ما تطرقنا إليه من تعاريف يمكن نلخص مفهوم شامل للتدقيق الداخلي :
التدقيق الداخلي هو عبارة عن عمل مستقل و موضوعي يقدم تأكيدات و خدمات استشارية ، يقوم به مجموعة من الموظفين المتخصصين في هذا المجال ، أو الإدارة مستقلة داخل المؤسسة الإقتصادية و ذلك من أجل حماية ممتلكات المؤسسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها المرسومة مسبقا وتساعد في تجسيد مفاهيم أخرى لإدارة.

المطلب الثاني :أهمية و هداف التدقيق الداخلي

أولا : أهمية التدقيق الداخلي

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من الشركات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بوظيفة التدقيق الداخلي، ذلك لأنه عبارة عن نشاط تقويمي للأنشطة والعمليات كافة في الشركة، ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات، وتعد صمام الأمان في يدها، إذ يمكن بيان أهمية التدقيق الداخلي وفقاً لما موضح في أدناه:

- توافر جميع آليات الضمان المهمة لاستمرار الشركة من خلال التنسيق بين الأنشطة المختلفة، وله دوراً هاماً في تحسين الإدارة والمسألة المالية وغير المالية، إذ إن التدقيق الداخلي نشاطا محوريا لتوفير ضمانات المجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدير التنفيذي وأصحاب المصلحة بأن الشركة تدار بشكل فعال.
- يلعب المدققون الداخليون دوراً مهماً في تقييم فاعلية أنظمة الرقابة والمساهمة في استمرار فاعلية هذا النظام، وذلك بسبب ارتباط قسم التدقيق الداخلي بأعلى مستوى في التنظيم مما يعطيه سلطه أقوى وتأثيرا أكبر في اتخاذ القرارات، وهذا ما يجعل لوظيفة التدقيق الداخلي الدور الرقابي المهم في الشركة.

- خفض تكاليف التشغيل من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحسين عملية التخطيط وتقليل التلف، فضلاً عن تحقيق عوائد سنوية تتحقق نتيجة لوجود هذه الوظيفة في الشركات.
- تحليل نقاط القوة والضعف للشركة مع مراعاة الثقافة التنظيمية والقرارات الإدارية وما يرتبط بها من فرص وتهديدات لغرض تحسينها، وبيان ما أذا كانت قادرة على تحقيق أهداف الشركة وتحليل وتقييم ما إذا كانت إدارة المخاطر قادرة في وضع أطر العمل لإدارة الأموال بطريقة فاعلة وكفاءة.

- التنسيق مع الجهات المسؤولة عن الحوكمة كمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق أو الإدارة العليا عند الضرورة لضمان تصميم وتنفيذ أنظمة رقابة داخلية كفاءة الغرض منها تعزيز الضوابط وتحسين كفاءة وفاعلية العمليات والامتثال للقرارات .
- إفادة المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي من خلال توجيه الاستفسارات المناسبة للأفراد المناسبين ضمن القسم والتي يمكن أن يحصل بوساطتها على معلومات مفيدة تساعده في فهم بيئة الشركة وتحديد وتقييم مخاطر التدقيق والتأكيد، وذلك لأن قسم التدقيق الداخلي يمكن أن يحصل على مثل هكذا معلومات في اثناء قيامه بمهامه الاعتيادية. (الساعدي و فليح الساعدي، 2019، الصفحات 17-18)

ثانيا : أهداف التدقيق الداخلي

يمكن تحديد أهداف التدقيق الداخلي في الآتي:

- فحص وتقييم مدى سلامة وكفاية تطبيق وسائل الرقابة الإدارية والمحاسبية وغيرها ،
- تحديد مدى اقتصادية وفعالية تطبيق وتشغيل هذه الوسائل ،
- تقييم الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة ومدى انسجام السياسات والخطط مع بعضها البعض،
- تقييم مدى سلامة وكفاية إجراءات المحافظة على الأصول في المؤسسة،
- معرفة مدى جودة أداء المهام المطلوب تنفيذها من قبل العاملين في المؤسسة على كل المستويات،
- تقديم التوصيات التي من شأنها تطوير وتحسين الأداء الكلي .

ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى: (دحو، 2018، الصفحات 122-123)

أ- هدف الحماية : يهدف التدقيق الداخلي بالدرجة الأولى إلى حماية وخدمة الإدارة في تحقيق أغراضها، وذلك عن طريق تدقيق جميع العمليات المالية في المؤسسة الغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة من خلال التأكد من(سياسات وخطط المؤسسة الإجراءات المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، إستخدام الموارد والأصول، تقييم أنشطة التشغيل).

ب- هدف البناء: يعني هذا الهدف إقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية إلى :

- التحقق من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.
- التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول .

ثم أضيف بعد ذلك هدفين آخرين لهدفين السابقين و هما :

ج- هدف الشراكة : من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني مع العاملين في المؤسسة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تذليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين .

د- هدف خلق قيمة مضافة: أي قدرة التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة بتحقيق العائد النهائي للإستثمار فيها، وأن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة تتوقف على أمرين ضرورة توافر الفهم المشترك لدى - المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية

جعل التدقيق الداخلية نشاط مضيفًا للقيمة، حيث أن الفشل في الوصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع ويجعلها حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية.
- النظر لوظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والإطراف المستفيدة من تلك القيمة. (علوان، 2019، الصفحات 40-41)

المطلب الثالث : آليات وضع نظام التدقيق الداخلي

أولا : مبادئ التدقيق الداخلي

من أجل تطبيق جيد و فعال لعملية التدقيق لا بد من وجود مجموعة من القواعد يلتزم بها المدققين الداخلين ، لذلك قام المعهد الأمريكي المدققين الداخليين بإصدار مجموعة من المبادئ تتمثل في :

الشكل رقم (01-01) :المبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي

1. **الوضع التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي على خريطة الهيكل التنظيمي للمنشأة**: من خلال تبعية التدقيق الداخلي للإدارة العليا، وذلك لتجنب القيود التي تفرض من الأجهزة التنفيذية.
2. **الاستقلال:** التدقيق الداخلي جزءاً من الوظائف الإشرافية في المنشأة، وتبذل المنظمات المهنية العالمية جهود لإنشاء منظمات للمدققين الداخليين للمحافظة على حقوقهم واستقلالهم.
3. **الكفاءة المهنية للعاملين بقسم التدقيق الداخلي:** حيث يلزم أن يكونوا مؤهلين علمياً وعملياً، وحصلوا على الدورات التدريبية المستمرة لتنمية كفاءاتهم.
4. **التخطيط الجيد لأعمال التدقيق الداخلي:** لا يجب أن يكون عمل التدقيق الداخلي ارتجاليا أو عشوائياً بل مخططاً ومبرمجاً في صورة برنامج أسبوعي أو شهري ليساعد في عملية التدقيق.
5. **وجود معايير وإرشادات لعملية التدقيق الداخلي:** هناك ضرورة مهنية لوجود إرشادات للتدقيق الداخلي وكذلك برامج للعمل ونظم الخبرة، وذلك لتطوير العمل إلى الأحسن، ويتولى هذا الأمر منظمات التدقيق المهنية.

6. **شمولية التدقيق الداخلي**: ويقصد بذلك أن لا يقتصر دور التدقيق الداخلي على تدقيق بعض العمليات وترك البعض الآخر، أو ينتظر حتى تأتي شكوى ويطلب جمع حقائق عن موضوع تلك الشكوى، بل يجب أن تشمل كافة المعاملات والأحداث في المنشأة.
7. **دعم الإدارة العليا لقسم التدقيق الداخلي:** يجب دعم قسم التدقيق الداخلي بالإمكانيات المادية والبشرية والأخذ بالإرشادات والنصائح التي تقدمه وذلك لتطوير العمل إلى الأحسن .
8. **العلاقات الحسنة الطيبة مع العاملين بالمنشأة:** لا يجب أن ينظر إلى المدقق الداخلي على أنه رجل بوليس أو مخبر ولكن يعامل على أنه موجه ومرشد يسعى لتصويب الأخطاء، وعلى هذا المفهوم تتم عملية الحصول على الإيضاحات والإجابة على الاستفسارات ومناقشة الملاحظات وتصويب الأخطاء.
9. **التعاون الفعال الصادق مع المدقق الخارجي** :باعتبار أن الأهداف والمقاصد واحدة وكلاهما يكمل الآخر وبالتالي يجب أن يمد المدقق الداخلي المدقق الخارجي بمعلومات عن نظم الضبط الداخلي وخطط وبرامج التدقيق والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من التدقيق والفحص.
10. **استخدام وسائل التدقيق المتقدمة:** يجب على المدقق الداخلي استخدام وسائل التقنية الحديثة مثل نظم الحاسبات، ونظم المعلومات المتكاملة، ونظم الخبرة، ونظم دعم القرارات ونظم الهيكلة أو إعادة الهندسة لتساعد على رفع جودة عملية التدقيق. (السلام، 2011، صفحة 19)

ثالثا : خدمات التدقيق الداخلي

إن الهدف المعلن للتدقيق هو خدمة المؤسسة وليس إدارتها فقط، فالمدققين الداخلين يقومون بعملهم بهدف خدمة المؤسسة ككل، وتتمثل الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي هي:

1- خدمات التأكيد : هي التي تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل للعملية، وأن طبيعة ونطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي. وبشكل عام يوجد ثلاث أطراف مشاركة في خدمات التأكيد (المؤسسة، المدقق الداخلي، المستخدم).

2- خدمات استشارية :هي التي بطبيعتها توجيهات، وتنفذ بناءا على طالب المهمة . حيث أن طبيعة ونطاق المهمة الإستشارية خاضعين لإتفاق مع العميل، وعموما تشمل الخدمات الإستشارية طرفين (المدقق الداخلي، صاحب العمل المطلوب)، ويجب على المدقق الداخلي المحافظة على الموضوعية ولا يفترض المسؤوليات الإدارية عند أداءه الخدمات الإستشارية

بالإضافة إلى ذلك هناك خدمات أخرى يقدمها التدقيق الداخلي :

3- **خدمات وقائية:** هي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الإختلاس أو الإسراف وحماية السياسات المختلفة في المؤسسة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر.

4-خدمات تقييميه : تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فعالية نظم وإجراءات الرقابية الداخلية المطبقة في المؤسسة وقد يستخدم نفس أدوات المدقق الخارجي معا لتيسير مهمة كل منهما.

5-خدمات إنشائية : تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة في توفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

6-خدمات علاجية : تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء إكتشفها أو التوضيحات التي تتضمنها تقارير التدقيق الخاصة بإصلاح أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة. (علوان، 2019، صفحة 42)

رابعا :أنواع التدقيق الداخلي

1- التدقيق المالي financial audit :

يعرف التدقيق المالي بأنه " فحص البيانات المالية والسجلات البيان مطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها وسياسات الإدارة كما عرف بأنه " فحص العمليات والبيانات المالية والسجلات المحاسبية الخاصة بها لغرض التعرف على مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وسياسات وإجراءات الإدارة وأي متطلبات أخرى.

ويعد التدقيق المالي النوع التقليدي للتدقيق الداخلي لأنه يشتمل على تدقيق وتتبع القيود المحاسبية الخاصة بالأحداث الاقتصادية للشركة بشكل حسابي ومستندي، والتحقق من مدى سلامتها ومطابقتها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات والأنظمة الخاصة بإدارة الشركة، والتحقق من وجود وحماية الموجودات من الضياع والاختلاس وفحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية للشركة ." (الساعدي و فليح الساعدي، 2019، الصفحات 21-22)

2- التدقيق التشغيلي Operational Audit :

التدقيق التشغيلي هو اختبار مدى كفاءة وفاعلية استخدام الموارد في الأعمال المنجزة لغرض تحسين الأداء في الممارسات والإجراءات الإضافية لدراسة أية حالة محددة خارج نطاق عملية التدقيق. وقد ازدادت أهمية هذا النوع من التدقيق في العقد الماضي حيث بدأ ينظر إليه على انه استشارة يتم تقديمها إلى الإدارة أكثر من كونها عملية تدقيق.

يشمل هذا الأسلوب من التدقيق النشاطات غير المالية مثل النشاطات الهندسية والإنتاجية والتسويقية، وهدفه تشخيص مواطن الضعف والنقص في كفاية الأداء، وتقديم المقترحات اللازمة لتحسين أساليب ومستويات الأداء، وبهذا المجال يحتاج إلى الخبرات المتخصصة من خلال المقارنة بين ما تم تنفيذه مع المخطط وتحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وإيجاد علاج للانحرافات وتقديم المقترحات بشأنها .

إن هذا النوع من التدقيق يوسع مجال التدقيق الداخلي بحيث يشمل كل نشاطات المنشأة المالية وغير المالية ولا يقف الأمر عند التدقيق المالي، فإن تدقيق الإيرادات على سبيل المثال لا يتوقف عند حد تدقيق حسابات النقدية في الصندوق والمصرف فحسب، بل يتعداه إلى تقديم العائد من الإيداعات النقدية ومجال الاستثمار الأفضل للنقدية المعطلة. (عبدالله، 2021، صفحة 17)

3- تدقيق الالتزام Compliance Audit

يقصد بتدقيق الالتزام أو كما يطلق عليه البعض تدقيق الإذعان عملية التحقق والتأكد من التزام الإدارات والأقسام بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها أثناء أدائها لعملها لتحقيق الأهداف المرسومة وفق الخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية، والوقوف على نواحي القصور واكتشاف الأخطاء، ومن ثم العمل على علاجها وتجنب تكرارها . (سارة، 2023)

4- أنواع أخرى للتدقيق الداخلي :

هناك عدة أخرى للتدقيق الداخلي ظهرت كرد فعل للتطور في البيئة المحيطة بالمؤسسة تمثلت هذه الأنواع في:

- **التدقيق الإجتماعي:** ظهر هذا النوع من التدقيق في السبعينات كرد فعل طبيعي الظهور المحاسبة الإجتماعية التي تتعلق بتحديد وقياس الأداء الإجتماعي للمؤسسات فالتدقيق الإجتماعي عبارة عن فحص وتقييم الأداء الإجتماعي للمؤسسات، وذلك بغرض التحقق من مدى سلامة تعبير القوائم والتقارير الإجتماعية عن مدى تنفيذ المؤسسة للمسؤولية الإجتماعية الملقاة على عاتقها ، ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع، ذلك مع مراعاة أن يتم هذا في ضوء مجموعة من المعايير المتعارف عليها لضمان جدية وسلامة الأداء من جانب القائمين على هذا النوع من أنواع التدقيق.
- **تدقيق الأداء :** يركز تدقيق الأداء على الكفاءة والفعالية، ويتطلب القيام به ضرورة وضع معايير تشغيلية تعمل كأهداف مقبولة تقارن بها نتائج الأداء الفعلي وإذا كانت الكفاءة والفعالية مقاييس للأداء إلا أنها لا تعتبر بمثابة إحلال أو بديل التقييم أداء الإدارة ذاتها. وإن ما توفره تقييمات التدقيق الداخلي يعتبر مصدر للمعلومات المساعدة الإدارة ذاتها في عملية تقييم الأداء، فهذه المعلومات هي أحد العوامل التي تؤثر على أحكام الإدارة والتي يُعتبر العديد منها خاضعا للحكم الشخصي للإدارة، وعلى الجانب الآخر فالتدقيق الداخلي يعتمد في جزء كبير منه على مقاييس موضوعية لتنفيذ تدقيق الأداء ، وتقاس

الكفاء نتيجة إجراء مقارنة بين المعايير التشغيلية وبين الأداء الفعلي المقابل لها ، ويرتبط تدقيق الأداء بمفهوم الفعالية بدرجة أكبر لإرتباطه بالأهداف.

- **التدقيق البيئي :** عرفته وكالة حماية البيئة الأمريكية (USEPA) على أنه : فحص إنتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة المؤسسة أو جهة مستقلة ذات سلطة قانونية، للعمليات الإنتاجية وما يرتبط من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها. (علوان، 2019، الصفحات 49-51)

خامسا :معايير التدقيق الداخلي

قام مجلس المعايير الدولية التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق للمعايير الدولية المهنية التدقيق الداخلي(ISPPIA) ، وعرضت التغييرات المقترحة لتلك المعايير إلى جانب المعايير الجديدة على كل المعنيين، وذلك في خلال الفترة من فيفري إلى ماي 2010، وبعد إجراء التدقيق والتحليل الدقيقين للنتائج والتعليقات المطروحة أثناء فترة عرض تلك التغييرات المقترحة على المعنيين، قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بإصدار المعايير الجديدة التي بدأ سريان مفعولها إعتبارا من 1 جانفي 2011، وفيما يأتي عرض لهذه للمعايير :

I. **معيار يتعلق بالأهداف الصلاحيات والمسؤوليات:**

يجب تحديد غرض وصلاحية ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسميا ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير الدولية، ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بتدقيق الميثاق بصفة دورية، وتقديمه إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه ، ويجب أن يحتوي هذا الميثاق ما يلي:

- تحديد طبيعة خدمات التأكيد التي تقدم إلى المؤسسة أو لجهات خارجها تحديدا واضحا.
- تحديد طبيعة طبيعة الخدمات الإستشارية في ميثاق التدقيق .
- مراعاة الطبيعة الإلزامية للتدقيق الداخلي و مبادئ أخلاقيات المهنة و المعايير الدولية و يجب الإقرار بها في ميثاق التدقيق الداخلي ، و على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مناقشتها مع الإدارة العليا و مجلس الإدارة . (علوان، 2019، الصفحات 61-62)

II. معيار الاستقلالية والموضوعية:

يجب أن يتمتع نشاط التدقيق الداخلي بالاستقلالية، كما الداخليين أن يتحلوا بالموضوعية و الموثوقية أثناء ممارستهم نشاطهم التدقيقي ، كما يشتمل هذا المعيار على ثلاثة معايير فرعية والمتمثلة في:

الاستقلال التنظيمي :يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي بعيد كل البعد عن كل تدخل في صلاحيات المدقق الداخلي و إن يعمل على إيصال نتائج عمله التدقيقي مباشرة إلى مجلس الإدارية والإدارية العليا وهذا بعيدا عن كل الضغوطات.

موضوعية المدققين :يجب أن يتصف المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد وغير متحيز لجهة معينة ، ويعمل على تجنب كافة تضارب المصالح ، غير متأثر بالبيئة التي يعمل بها.

ضعف الإستقلالية أو الموضوعية: يجب على المدقق الداخلي إذا أحس بنوع من الضعف في الاستقلالية أو الموضوعية نتيجة عوامل معينة، أن يقوم بالإفصاح عن ذلك إلى الأطراف

المناسبة لإتخاذ الإجراءات الضرورية وتختلف طبيعة وحجم الإفصاح عن هذه المعوقات حسب حجم الضعف الذي وجده المدقق.

معيار البراعة وبذل الغابة المهنية: يجب أن يلتزم المدقق الداخلي بتنفيذ أعمال التدقيق بكل حرفية و مهارة كبيرة ،و امتلاك لمقومات علمية ومهنية كافية ، يتفرع هذا المعيار ع إلى ثلاثة معايير فرعية كما يلي :

البراعة :هي المؤهلات والقدرات العلمية المكتسبة قصد أداء مهنة التدقيق .

بذل العناية المهنية: يجب أن يكون المدقق الداخلي عند مستوى المسؤولية الملقاة ، وأن يبذل كافة مكتسباته في خدمة نشاط التدقيق.

التطور المهني المستمر: يجب على المدقق الداخلي تطوير معارفه عن طريق مسايرة الأحداث والتعديلات التي تطرأ على مهنة التدقيق، كذلك من خلال إجراء دورات تكوينية سواء داخلية أو خارجية.

III. معيار التوكيد على الجودة وبرنامج التحسين:

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يعمل على تطوير برامج ضبط جودة التدقيق الداخلي وأن يعمل على الاحتفاظ به ،كما يلتزم بالرقابة الدورية لفاعلية هذا البرنامج، وأن يصمم هذا البرنامج خدمة الأنشطة التدقيق الداخلي ويعمل على إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها المالية والتشغيلية .

ويتفرع هذا المعيار إلى أربعة معايير فرعية كما يلي :

1- الإعداد والإبلاغ للنتائج التقارير وبرنامج تأكيد وتحسين الجودة التجارة العليا ومجلس إدارة الشركة
2- استخدام تغير تم إجراءه وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي :"إذا لا يجوز الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الحكم على أن نشاط التدقيق الداخلي هو يتوافق مع كافة المعايير المهنية الدولية إلا تأكدت النتائج وفق برنامج تحسين الجودة.
3- **تحسين جودة البرنامج :**ضرورة المراقبة المستمرة لفاعلية برنامج تحسين جودة التدقيق وذلك بأخذ كافة الملاحظات وتدوينها سواء كانت داخلية أو خارجية
4- **الإفصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير :**يجب الإفصاح للإدارة العليا عن كافة المعاملات التي يراها المدقق الداخلي من شأنها عدم التوافق مع مبادئ وأخلاقيات المهنة والمعايير الدولية المنظمة . (لوجاني، 2020، الصفحات 58-59)

IV. معايير الأداء:

2000إدارة نشاط التدقيق الداخلي: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفاعلية لضمان تحقيق قيمة مضافة للشركة.

2100 طبيعة العمل: يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة إدارة المخاطر، والرقابة وكذلك إتباع أسلوب منهجي منظم.

2200 تخطيط مهام التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة العمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، نطاقها، توثيقها، والموارد المخصصة لها.

2300 تنفيذ مهام التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق أهداف المهمة.

2400 تبليغ النتائج: يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج المهام.

2500 مراقبة سير العمل: يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام متابعة ما يتخذ تجاه النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة .

2600حسم مسألة قبول الإدارة للمخاطر : عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن الإدارة قد قامت بقبول مستوى من المخاطر المتبقية، يمكن أن يكون باعتقاده مستوى غير مقبول للمؤسسة، فيجب عليه أن يناقش تلك المسألة مع الإدارة، فإذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر المتبقية، فيجب على المدقق الداخلي رفع المسألة إلى مجلس إدارة الشركة لحسمها بمعرفته.

وكل نوع من المعايير يتعلق بحالة معينة، حيث يرمز حرف A إلى خدمات التأكيد والحرف C إلى الخدمات الاستشارية. (يزيد، 2016، صفحة 49)

جدول رقم (01-03):المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق

معايير الصفات		معايير الأداء	
الرقم	**تسمية ومضمون المعيار**	**الرقم**	**تسمية ومضمون المعيار**

1000	الغرض والسلطة	2000	إدارة نشاط التدقيق
1000A1	والمسؤولية	2010	التخطيط
1000C1	تحديد طبيعة خدمات التأكيد	2020	الإتصال و الموافقة
	تحديد الخدمات الاستشارية	2030	إدارة الموارد
1100	في وثيقة التأكيد	2040	السياسات و الإجراءات
1110	الاستقلالية والموضوعية	2050	التنسيق
1120	الاستقلال التنظيمي	2060	رفع التقارير إلى مجلس الإدارة
1130	الموضوعية الفردية	2100	طبيعة العمل
	العوامل التي تهدد	2110	إدارة المخاطر
1200	الاستقلالية أو الموضوعية	2120	الرقابة
1210	الكفاءة والعناية المهنية	2130	الحوكمة
1220	الكفاءة	2200	التخطيط للمهمة
1230	العناية المهنية اللازمة	2210	اعتبارات التخطيط
1300	التطور المهني المستمر	2220	نطاق المهمة
1310	تأكيد الجودة وبرامج	2230	توزيع موارد المهمة
1311	التحسين تقييم برامج الجودة	2040	برنامج عمل المهمة
1312	التقييم الداخلي	2300	أداء المهمة
1320	التقييم الخارجي	2310	تحديد المعلومات
1330	التقرير عن برنامج الجودة	2320	التحليل و التقييم
1340	استخدام عبارة "تم وفق	2330	تسجيل المعلومات
	المعايير " الإفصاح عن	2340	الإشراف على المهمة
	عدم الالتزام	2400	توصيل النتائج
		2410	معايير توصيل النتائج
		2420	جودة التوصيل
		2421	الأخطاء و السهو
		2430	الإفصاح عن عدم الإذعان
		2440	للمعايير
		2500	نشر النتائج
		2600	مراقبة التقدم
			قرار قبول إدارة للمخاطر

مصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات سابقة

المبحث الثالث :مرحلة عملية التدقيق الداخلي

تتمثل مراحل التدقيق الداخلي في مجموعة من الخطوات و الوسائل التي يتبعها المدقق الداخلي من أجل تدقيقه و فحصه و تقييمه للأعمال المختلفة داخل المؤسسة ،ومساعدة العاملين فيها على القيام بمسؤوليتهم بشكل كاف وفعال،وتتمثل هذه الخطوات في ثلاث مراحل أساسية هي:

- مرحلة تحضير المهمة.
- مرحلة تنفيذ المهمة.
- مرحلة عرض النتائج (إنهاء مهمة التدقيق)

المطلب الاول :مرحلة تحضير مهمة التدقيق:

تعتبر أول خطوة في مهمة التدقيق، وتتطلب من المدقق قدرة الكافية على القراءة، الإنتباه الشديد ،والكفاءة اللازمة، كما تتطلب معرفة الجيدة بالمؤسسات، إذ أنه من الضروري معرفة مصادر المعلومات خلال تلك الفترة، وتعتبر هذه المرحلة الحجر الأساس، والتي بناءا عليها يقوم المدقق ببناء نموذج النتائج التي يجب الوصول إليها وتتمثل هذه المرحلة في المحاور الرئيسة التالية :

1- **الأمر بالمهمة:** تبدأ مهمة المدقق الداخلي بإصدار التكليف بالمهمة من طرف السلطة (الإدارة العليا) حيث أن هذا الأمر يسمح بتبليغ كافة الأطراف التي لها علاقة بمهمة التدقيق الداخلي.
2- **مرحلة الإندماج:** تبدأ هذا الخطوة بجمع المعلومات والوثائق والتقارير التي لها علاقة مباشرة بالنشاط الخاضع لعملية التدقيق من مصادر أخرى بغية الحصول على الفهم الجيد لطبيعة هذا النشاط، وهذا ما يسمح للمدقق الداخلي بالإمتلاك رؤية شاملة وواضحة عن النشاط الخاضع للتدقيق، تحديد النشاطات التي هي موضع للمخاطر، إعطاء مصداقية للمهمة.
3- **تحديد الأخطار وتقييمها:** من خلال هذه النقطة يتم تكييف بقية مراحل عملية التدقيق، بحيث يسمح للمدقق بصياغة برنامجه وتطويره بناءا على التهديدات والمخاطر الموجودة وما تم وضعه لمواجهتها. وخطر التدقيق كما عرفه معهد المحاسبين الأمريكيين هو الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات.
4- **تحديد الأهداف:** بعد أخذ المعلومات الضرورية عن المؤسسات، يقوم المدقق بتحرير تقرير توجيه والذي يوضح فيه محاور البحث، حدود ومجالات تدخل المدققين بالإضافة إلى الأهداف الواجب على فريق التدقيق تحقيقها.

ويحتوي هذا التقرير على المعلومات المتأتية من تحليل الأخطار وجدول نقاط القوة والضعف ويهدف إلى تحديد الجوانب العلمية لتدخل المدققين، ويساعد المدقق على التعرف والتصحيح كل نقاط القوة والضعف المسجلة أو جزء منها. (هشام، 2021، الصفحات 21-22)

المطلب الثاني :مرحلة تنفيذ عملية التدقيق الداخلي

تعتبر مرحلة تنفيذ عملية التدقيق أطول وأهم مرحلة في سيرورة التدقيق الداخلي لأهميتها في كتابة تقرير تدقيق المنتج النهائي للمهمة، ولهذا يجب أن تحظى بالعناية اللازمة ، وخلال هذه المرحلة يتحول فريق المهمة من العمل المكتبي النظري إلى العمل الميداني حيث ينتقل إلى

الوحدات محل التدقيق مبتدئا بالاجتماع الافتتاحي مع مسؤولي الوحدة أو النشاط ، حيث تسمح نتائج الاجتماع الافتتاحي لفريق التدقيق بإعداد برنامج التدقيق بالتفصيل ويقوم بتطبيقه للتحقيق أهداف المهمة المسطرة.

1- إعداد برنامج التدقيق

يدعى أيضا مخطط التنفيذ وكذلك برنامج العمل، ويتم إعداده من طرف فريق التدقيق وتحت إشراف رئيس المهمة، ويتم إرساله إلى مسؤول التدقيق الداخلي للإطلاع عليه طبقا المعيار رقم 2240، وتقع على رئيس المهمة مسؤولية الاحتفاظ به في ملف التدقيق، ويتضمن هذا المخطط النقاط التالية: وثيقة تعاقدية، مخطط عمل ، دليل مرشد، نقطة انطلاق في بناء استمارة الرقابة الداخلية، متابعة المهمة.

✓ **استبيان الرقابة الداخلية :**

يعتبر استبيان الرقابة الداخلية من الأساليب الأكثر استعمالاً من طرف المدققين الداخلين للتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على المسيرين تتلقى الإجابة عليها، ومن ثم تحليلها للوقوف على مدى فعالية وسلاسة نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة أو النشاط محل التدقيق، وتتعلق أسئلة استبيان الرقابة الداخلية بالنواحي التنظيمية التشغيلية نظم المعلومات العاملين الوسائل المادية للوحدة الخاضعة للتدقيق، وتبنى الاستمارة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي تحقق الملاحظة الشاملة بذلك دليل المدقق التنفيذ برنامجه، وتتمحور الأسئلة الرئيسية في النقاط التالية:

من ؟ أسئلة متعلقة بالمنفذ أو المشغل من خلال تحديد مهامه وسلطته، وللإجابة على هذه الأسئلة يتم الاستعانة بالمخطط الهرمي للمؤسسة.

ماذا ؟ تسميع الأسئلة التي تسمح بمعرفة ما يتعلق، ليس ما هو الموضوع، ولكن الهدف من الحالية، ما هي طبيعة المنتج المصنع من هم الأشخاص أو العلاقة.

أين ؟من أجل عدم اختيار كل مناطق العمليات، مكان التخزين المعالجة المواقع الصناعية.

متى ؟ تسمح بتجميع الأسئلة ذات الصلة بالزمن، بداية ونهاية الزمن المستغرق.

كيف؟ أسئلة مرتبطة بوصف الإجراءات كيف يتم تصنيع المنتج كيف يتم توظيف الأفراد.

2- العمل الميداني :

✓ **الملاحظة الفورية :**

أول الاختبارات التي يقوم بها المنفق الملاحظة الفورية، وهي تختلف من الملاحظات الأخرى بأنها كلية، وهنا يكون للحيرة دور كبيرة فالمنافق المتمكن يمكنه ملاحظة المحيط بمجرد وصوله ووضع تقييمات وإحصاءات مبدئية، وتكون هذه الملاحظة بطريقة قلالية أي الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الوقتية أثناء ملاحظته ملاحظة دخول العمال عند فتح الأبواب ليس نفسها في منتصف النهار.

✓ **الملاحظة المحددة**

من خلال تحديد مواطن الخطر واستمارة الرقابة الداخلية، يقوم المدقق بإجراء وتنفيذ اختبارات فيقوم باختيار بعض العمليات والإجراءات المرتبطة بفترات معينة .هذا الاختيار يجب أن يكون موضوعي من أجل بلورة رأيه حول سير العمليات بموضوعية .

✓ **ورقة كشف وتحليل المشكلات**

هي وثيقة عمل موحدة، أن يقوم المدقق بتوثيق كل خلل، كما تلخص كل مرحلة من مراحل عمليات التدخل الميداني، وتمثل وسيلة تواصل بين المدقق والوظيفة المعنية بعملية التدقيق، تسمى في بعض المراجع بوثيقة الحدث، وثيقة تحليل، ورقة تحليل الرقابة الداخلية . اذ تجزا إلى خمسة أقسام: المشكلات ،الملاحظات ،الأسباب، العواقب والآثار ،التوصيات. (محمد، 2016، الصفحات 53-55).

المطلب الثالث :مرحلة عرض نتائج

تتطلب هذه المرحلة القدرة على الإنشاء و الصياغة الأدبية بالإضافة إلى التحاور الذي يبقى موجودا خلال هذه المرحلة ،ويقوم المدقق ببلورة و تقديم منتجه"التقرير"، والذي يجمع كل عناصر عمله. إذ تبدأ هذه المرحلة برجوع المدقق إلى مكتبه مع مجموع أوراق العمل ،حيث يقوم بصياغة مشروع تقرير ليتم بعدها عقد إجتماع ختامي والمصادق للحصول على التقرير الختامي.

1- **مشروع تقرير المدقق:** حيث يكون فيه جميع الملاحظات المسجلة ليتم المصادقة عليه، فلا يمكن اعتباره نهائيا حتى وإن تضمن مصادقة خاصة. هذه الوثيقة وإن احتوت على توصيات المدقق ،فإنها لا تتضمن إجابات المؤسسة ،ولا تتضمن مخطط العمل و الذي يعتبر أحد ملاحق التقرير النهائي ،أين تشير المؤسسة متى ومن سيقوم بتنفيذ التوصيات المقبولة.
2- **الاجتماع الختامي :**يضم نفس الأعضاء الذين نشطوا الاجتماع الافتتاحي ،والذي استمعوا لمخطط المدقق عند البداية، فيبدون رأيهم حول ما قام به فريق التدقيق ،بالإضافة لفريق التدقيق والمصالح و الأقسام المدققة.
3- **تقرير التدقيق الداخلي:** يسمح التقرير للمدقق بإبداء رأيه (كتابيا) حول البيانات والقوائم المالية والمواضيع الأخرى التي كانت. محل التدقيق، فهو يلخص مهمة التدقيق، ويعتبر وسيلة بين المدقق والجمهور، وفيما يلي مبادئ التقرير :
   - لا وجود للتدقيق الداخلي من دون تقرير التدقيق الداخلي.
   - **وثيقة نهائية**: فهو آخر عند المهمة التدقيق، والتي لا تنتهي إلا باقتراحات وتوصيات.
   - **عرض مسبق للمؤسسة** :فمن المفترض أن النقاط تم عرضها خلال الاجتماع الختامي.
   - **حق المؤسسة في الإجابة** :للمؤسسة الحق في الرد إما شفاهيا أو كتابيا.

الفصول الرئيسية لشكل تقرير التدقيق تتمثل في النقاط الأربعة التالية :

❖ **الورقة الخارجية ورسالة الإحالة** :عادة ما يكون تقرير التدقيق مرفق برسالة إحالة، أما الصفحة الأولى فتحتوي على:

- عنوان المهمة وتاريخ إرسال التقرير، كما يتم التذكير بالمهمة.
- أسماء المدققين المساهمين في العمل ورؤساء المهمة.
- أسماء المستفيدين من تقرير التدقيق

❖ **المقدمة والملخص** :يبدأ هذا الجزء بفهرس مفصل للتقرير، والذي يكون ضروري بالنسبة للتقارير كبيرة الحجم التي تحتوي على ملاحق كثيرة.

1) **المقدمة:** عادة ما تكون مختصرة وتتضمن التذكير بمجال التدخل وأهداف المهمة، فالقارئ ليس له علم بمحتوى أمر المهمة وتقرير التوجيه، فهي تمثل وصف مختصر للوحدة أو العملية المدققة .

2) **الملخص:** حيث يسمح للمسؤولين بفهم مجمل التقرير، حيث يتميز بالاختصار والوضوح .

❖ **التقرير التفصيلي**: هو الوثيقة التفصيلة والكاملة ،الموجهة بالدرجة الأولى للمؤسسة المدققة، ويشمل الملاحظات التوصيات، بحيث يحترم التسلسل المعروض في الفهرس .

❖ **الخلاصة خطة العمل والملاحق:** الهدف من هذا الجزء ليس تكرار ما تم عرضه، ولكن اقتراح مهمات أخرى والتي ظهرت الحاجة لها من خلال هذه المهمة، أو التذكير بتاريخ المهمة القادمة. (يزيد، 2016، الصفحات 55-56)

الشكل رقم (01-02):مراحل عملية التدقيق الداخلي

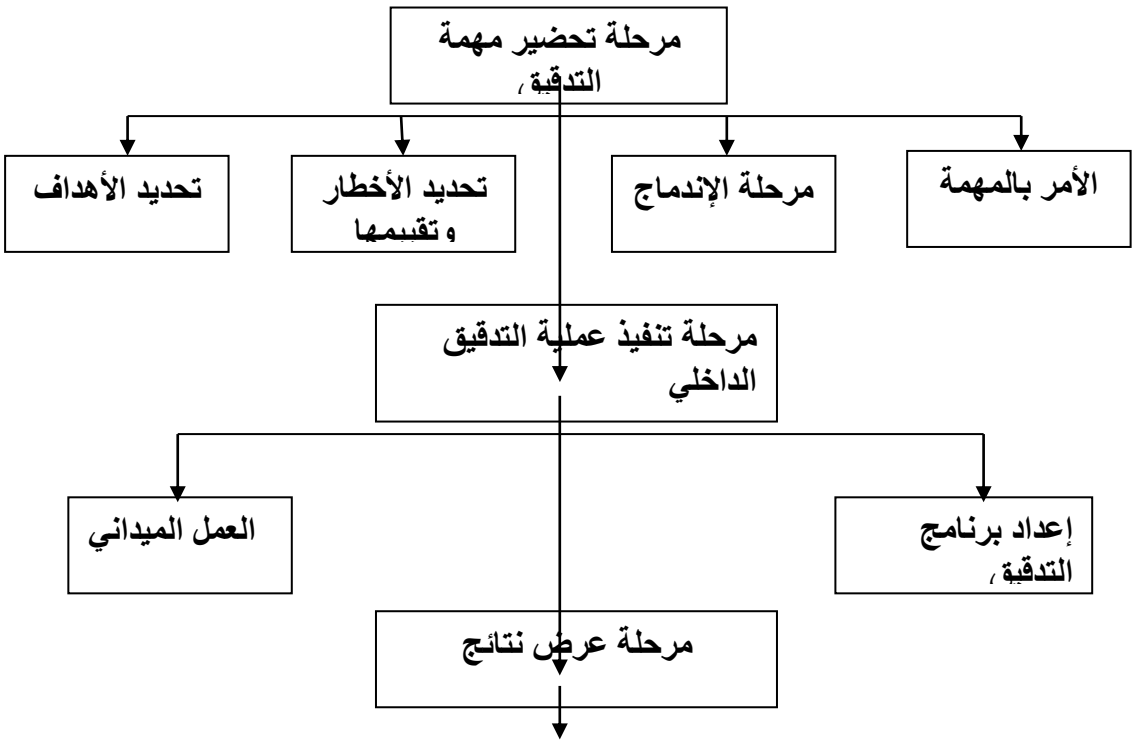

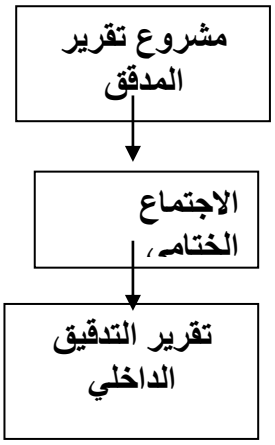

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات سابقة

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستخلص عن أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية والتي أصبحت تعتمد عليها كل المؤسسات بشكل كبير ذلك من أجل محاربة الغش و اختلاس والأخطاء المهنية بالخضوع إلى مجموعة من المعايير التي تحكمه وتنظم عملية سيره.

الفصل الثاني
دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي

تمهيد :

نتيجة للتطورات الإقتصادية الحاصلة عالميا وتزايد الإهتمام بالمعلومات المحاسبية والإفصاح في القوائم المالية فقد جاءت أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة في بيئة تمتاز بالتعقيد والمنافسة، وضبط أداءها وتحقيق أهدافها المختلفة .

ولا تقتصر أهمية تقييم الأداء المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل تتعدى إلى مالكيها لما لهم من مصالح يتطلب المحافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة وسلامة مركزها المالي، ومن خلال العمل الذي يقوم بها المدقق الداخلي وتميزه بالتأهيل العلمي والعملي للقيام بذلك يتمكن من تقييم ومعرفة نقاط ضعف الأنظمة والإجراءات والسياسات والعمليات المختلفة داخل المؤسسة، واقتراح الحلول والتوصيات ومتابعة تنفيذها، وهذا ما ينعكس على تحسين الأداء المالي للمؤسسة وضمان استمرارها وبقاءها وتحقيق أهدافها .

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على طبيعة العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للمؤسسة من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي .

المبحث الأول : ماهية الأداء المالي .

يعتبر تقييم الأداء المالي أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها لمعرفة مدى نجاح أو فشل قرارات وخطط المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل الإحاطة بآلياته المختلفة يجب البدء بتوضيح مفهومه وإطاره النظري العام.

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي و أهميته .

سنحاول في هذا المطلب إعطاء مفهوم للأداء المالي وإبراز أهميته :

أولا : مفهوم الأداء المالي .

لقد تعددت تعاريف الأداء المالي لتعدد الجهة التي ينظر لها بحيث كل طرف يفسره بما يخدم مصالحه و يمكن تعريفه على أنه :

1- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
2- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات تقنية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشاكل العصر المالي والنقدي، وبذلك تنظر إداراتها للعمل لمعالجة الخلل.
3- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها .
4- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو الجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة . (التميمي، 2019، صفحة 66)

و يمكن القول بأن الأداء المالي عبارة عن مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها و زيادى إيراداتها للوفاء بإلتزماتها لبلوغ أهدافها المالية . (بشرى، 2018 - 2019، صفحة 10)

ثانيا : أهمية الأداء المالي .

يمكن تلخيص أهمية الأداء المالي بما يأتي :

- تعتمد الرؤية المستقبلية للشركة على العوائد المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي، وهذا يعني أهمية الاهتمام بالأداء المالي وطرائق قياسه .
- يقدم الأداء المالي مفهوما وأدوات قياس رئيسية ومهمة في تنفيذ الإجراءات وصياغة الخطط التي تدعم عمليات ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الفاعلية في انجاز الأهداف .
- يساهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها الشركة. وهذا يساعد كثيرا على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات .
- يساعد في معرفة درجة النمو التي تحققها الشركة باتجاه المجاز أهدافها القصيرة والبعيدة الأمد .
- إن استخدام التعددية في المقاييس المالية يعطي صورة واضحة عن الحالة المالية للشركة مقارنة بنتائج الأداء المالي للسنوات السابقة للشركة نفسها أو مع شركات عاملة في القطاع نفسه (المنافسين) .
- يعد الأداء المالي المهمة للكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها الشركة. (تركية، 2018-2019 ، صفحة 21)

المطلب الثاني : أهداف و مؤشرات تقييم الأداء المالي

سنحاول في هذا المطلب عرض أهداف الأداء المالي و المقاييس المعتمدة فيه و التي نوجزها فيما يلي :

أولا : أهداف الأداء المالي

تكمن اهداف الاداء المالي فيما يلي :

- **التوازن المالي** :

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي ، و يمثل "التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به و عبر فترة مالية ، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات و بصفة عامة بين استخدامات الأموال و مصادرها "، من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة - رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل - وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة المواجهة مختلف الالتزامات وتحقيق تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة يستوجب التعادل بين المقبوضات و المدفوعات .

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية :

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة .
- ضمان تسديد جزء من الديون أوكلها في الأجل القصير.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير .

- **نمو المؤسسة:**

يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها و لهذا فاءت قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور التوسع البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح، وهيكل سياسات التمويل و تحدد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

- **الربحية :**

الربحية هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأهداف ، و تعتبر الربحية هدفا للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفايتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات و إما من خلال العلاقة بين الأرباح والإستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ، علما بأن المقصود بالاستثمارات هو إما قيمة الموجودات أو قيمة حقوق أصحاب المؤسسة .

- **السيولة و توازن الهيكل المالي :**

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة ، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة المخزونات و القيم القابلة للتحقيق الأموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات، و بقيس هذا المتغير قدرة أصول المؤسسة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة .
أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة و الأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل و ذلك من اجل ضمان حقوق المقرضين و عدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، أي أن التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصص الأمثل للموارد المالية.
مما تقدم تخلص إلى القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنها متعارضان، لذا يجب على الإدارة المالية للمؤسسة إعطاء عناية خاصة للموازنة بيت هذين الأمرين الآثار السلبية الكبيرة الممكن أن تنشأ عند عدم الموازنة بينهما ، وذلك من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حتى لا تكون هناك سيولة زائدة ، وفي الوقت نفسه عليها أن توجه استثماراتها إلى الغابات الأساسية التي قامت المؤسسة من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة .
من المناسب الإشارة هنا إلى أنه ليس هناك تلازم دائم بين السيولة والربحية ، إذ قد يتحقق كلاهما معا فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة وسيولتها جيدة، أو تتحقق إحداهما دون الأخرى فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة ومع ذلك قد تعاني من أزمة سيولة و العكس قد يكون صحيح. (هدى، 2014-2015، صفحة 23)

ثانيا : المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها ، و تظهر أهميتها في التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، فالنسبة المالية أداة من أدوات التحليل المالي، توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية .
وتعرف أيضا: " النسبة المالية هي عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا. (رايس، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ، 2016 -2017، صفحة 40)
هناك مجموعة كبيرة من المؤشرات (النسب المالية) في مجال الأداء المالي تذكر أهمها :

أولا: مؤشرات السيولة

تقيس نسب السيولة الملائمة المالية للمؤسسة في المدى القصير أي مقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون المطلوبات المتداولة مغطاة

بموجودات يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية، تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة، إن عدم وجود سيولة كافية لدى المؤسسة يؤدي إلى زيادة مخاطرتها المالية.

1- نسبة التداول

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل، وبكلمة أخرى أن تكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فورا لضمان استمرار النشاط .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2-نسبة السيولة

ولغرض تلافي عيوب نسبة التداول باعتبار العناصر المكونة لها تضم حسابات بطيئة التحول إلى نقد، يتم إعداد نسبة السيولة التي تظهر إمكانية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالاعتماد على الموجودات المتداولة السريعة التحويل إلى نقد، ولغرض الوصول إلى هذه النسبة التي تقيس الإمكانية السريعة لتسديد الالتزامات.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{المصاريف المدفوعة مقدما})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3-النسبة السريعة أو الفورية

تقيس النسبة السريعة المؤسسة قصيرة الأجل.

ثانيا: مؤشرات الرافعة المالية

تبين مؤشرات الرافعة المالية مقدارا من الأموال المقترضة التي اعتمدتها المؤسسة، إلى جانب أموال الملكية لتمويل موجوداتها ويفترض أن يترتب على استخدام هذا التمويل، ارتفاع في ربحية السهم الواحد ومن ثم معدل العائد على حق الملكية. (شاكر، 2005، صفحة 72)

1- نسبة المديونية (الاقتراض)

أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي تقيس النسبة المئوية من مجموع الموجودات التي مولت بالاقتراض وأن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات المؤسسة مولت بالاقتراض نسبة إلى التمويل الممتلك ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطنة لأنها تؤمن لهم حماية في حالة تعرض المؤسسة لصعوبات كما أن نسبة المديونية العالمية تعني ارتفاع المخاطرة المالية للمؤسسة، وأن تكاليف تمويلها سترتفع في المستقبل.

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الخصوم}}{\text{مجموع الاصول}}$$

2- نسبة الديون/حق الملكية

نقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المؤسسة بالمقارنة مع مساهمة المالكين .إذ تحصل المؤسسة على موجوداتها ومن الديون المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المؤسسة بتسديد التزاماتها.

$$\text{نسبة الديون الى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع الخصوم}}{\text{حق الملكية}}$$

3-مضاعف الملكية

تكمل هذه النسبة التحليل للنسبتين السابقتين ويتبين ذلك من طريق حسابها وكما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{مجموع حق الملكية}}$$

4- نسبة تغطية الأرباح و الفوائد

تقيس هذه النسبة المدى الذي يستطيع به المشروع استخدام إيراداته المتحققة لمواجهة كلفة الفوائد المحققة خلال العام، إن ارتفاع هذا المؤشر يعني قدرة المشروع على دفع الفوائد للمزيد من الديون، لأن هذا الارتفاع يرفع درجة الثقة لدى المقرضين، وتخدم هذه النسبة الدائنين بالأجل الطويل سواء كانوا مقرضين مباشرين أو من حملة السندات.

ثالثا: مؤشرات الكفاءة التشغيلية (النشاط) (العامري، 2013، الصفحات 78-79)

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها، وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتساعد هذه المقارنات المحلل في تحديد كيفية استخدام الموارد، وبالتالي فهي تساعد في كشف نقاط الضعف في العمليات بكفاية الأداء والربحية للمؤسسة على المدى الطويل.

1- دوران الحسابات المدينة

يشير دوران الحسابات المدنية إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدنية خلال السنة والدوران العالي للحسابات المدنية يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدنية إلى نقد، كما يعبر عن سياسة ائتمانية متشددة.

$$\text{دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الحسابات المدينة}}$$

2-معدل فترة التحصيل

يشير معدل فترة التحصيل إلى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة في نقد وتستخدم هذه النسبة لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للمؤسسة، فإذا كان معدل فترة التحصيل يزيد عن شروط الائتمان، فهذا يشير إلى عدم كفاءة المؤسسة في تحصيل حساباتها المدنية.

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{360\text{يوم}}{\text{دوران الحسابات المدينة}}$$

2- دوران المخزون

يقيس هذا المؤشر المالي كفاءة المؤسسة في إدارة وبيع المخزون فارتفاع الدوران يدل على ممارسات بيع ممتازة، وهذا يحسن السيولة والربحية لأن الأموال المستثمرة في المخزون قليلة إلا أن ارتفاع الدوران كذلك فيه مشاكل حيث يحمل المؤسسة كلف نفاذ البضاعة والمواد، وهذا يدل أيضا على عدم كفاءة إدارة المخزون، أما انخفاض المخزون فيدل على احتفاظ المؤسسة بمخزون فائض أو متقادم، وأن نوع الصناعة له دور هام في دوران المخزون.

$$\text{دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{المخزون}}$$

3- دوران الموجودات الثابتة

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في دوران الموجودات الثابتة، فإذا كان مرتفعا فانه يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما انخفاضه فإنه يدل على عدم وجود توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة، وبالتالي فإن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكديس الإنتاج في المخازن بشكل مخزون سلعي بدلا من تصريفه في السوق. (العامري، 2013، صفحة 86)

$$\text{دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$$

5- دوران مجموع الموجودات

وهو مؤشر لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات في توليد المبيعات، وكلما ارتفع مؤشر هذه النسبة تدل على ارتفاع كفاءة الإدارة مع مراعاة استخدام نسبة معيارية للمقارنة. (رايس، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ، 2016 -2017، صفحة 44)

$$\text{دوران مجموعة الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

رابعا: نسبة الربحية التشغيلية

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسة، فهي تقيس مجموع كل النسب السابقة التي تم تناولها في جوانب معينة من أداء المؤسسة، فنسب الربحية توحد الأثر لأغلب قرارات الإدارة، فهي تفحص قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات الموجودات وحق الملكية، والأرباح هي المقياس الفعالية سياسات إدارة المؤسسة الاستثمارية التمويلية والتشغيلية. (العامري، 2013، صفحة 86)

1-نسبة هامش صافي الدخل (الربح)

وتعبر عن النبسة المئوية المتبقية من كل دينار من المبيعات بعد طرح جميع التكاليف.

$$\text{نسبة هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2 – معدل العائد على الاستثمار

ويسمى كذلك معدل العائد على الموجودات، ويقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، وتبحث المؤسسات دائما عن الزيادة في العائد على الاستثمار إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الاصول}}$$

3-معدل العائد على حق الملكية

يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ويكشف عن أداء الإدارة ولهذا فان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤة ويمكن أن يكون ارتفاعه دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل منخفض بالقروض.

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$$

خامسا: مؤشرات السوق المالية

وتسمى مؤشرات السوق المالية بنسب التقييم، وتعتبر هذه النسب ذات أهمية لحملة الأسهم، للمستثمرين المحتملين في الأسهم، لمحللي الأوراق المالية، المصارف الاستثمار وحتى للدائنين، فحملة الأسهم والمستثمرين يهمهم معرفة تأثير أداء المؤسسة على الدخل الناتج عن استثماراتهم في أسهم المؤسسة.

1- ربحية السهم الواحد

تمثل حصة السهم العادي الواحد من الأرباح المتحققة خلال فترة إعداد الأرباح، وتعد مقياس للأداء الكلي للمؤسسة. (العامري، 2013، الصفحات 88-90)

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الاسهم العادية المصدرة}}$$

2-نسبة السعر إلى ربحية السهم الواحد

تقيس هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر في السوق المالي مستعدا لدفعه بالدينار الواحد لربحية السهم، ويعبر عن الناتج بعدد المرات. (رايس، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ، 2016 -2017، الصفحات 46-47)

$$\text{نسبة السعر الى الربحية} = \frac{\text{سعر السهم في السوق المالي}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

3 ـ القيمة الدفترية للسهم

تقيس القيمة الدفترية للسهم القيمة التاريخية لذلك الجزء من موجودات (استثمارات) المؤسسة الذي جرى تمويله بأموال الملكية.

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{عدد الاسهم العادية المصدرة}}$$

4- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

$$\text{القيمة السوقية الى القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

5- المقسوم النقدي للسهم

يقيس الأرباح الموزعة للسهم من صافي الدخل الجاري المتحقق عن استثمار المالكين في أسهم المؤسسة، وتعكس الأرباح الموزعة للسهم أداء أرباح المؤسسة وسياسة الإدارة في توزيع تلك الأرباح.

6- نسبة توزيع الأرباح

يهم المستثمر معرفة النمو في الأرباح الموزعة مستقبلا، ويمكن أن يتعرف على ذلك من خلال نسبة توزيع الأرباح.

$$\text{نسبة توزيع الارباح} = \frac{\text{المقسوم النقدي للسهم}}{\text{ربحية السهم}}$$

7-عائد المقسوم

هي نسبة المقسوم الذي يحصل عليه المساهمون نسبة إلى السعر الجاري للسهم في السوق المالية، فعائد المقسوم هو جزء من العائد الكلي للسهم والجزء الآخر من العائد الكلي للسهم هو الزيادة في سعر السهم.

$$\frac{\text{المقسوم النقدي للسهم}}{\text{السعر الحالي للسهم في السوق المالية}}$$

المطلب الثالث : خطوات تحسين الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه

أولا : خطوات تحسين الأداء المالي

تلجأ المؤسسة إلى تحسين أدائها المالي عندما يكون المنجز أقل من المخطط أو وجد التوازن بينهما، حيث أنه تماشيا مع تطورات المحيط تلجأ المؤسسة إلى التحسين المستمر لأدائها المالي الذي يتم بواسطة العنصر البشري ذي المهارة العالية والمحفز بشكل جيد باستخدام تكنولوجيا مبسطة وليست معقدة، ويعرف التحسين المستمر كمسيرة أو كعملية تقوم بها فرق العمل بهدف

تطوير الأداء الشامل للمؤسسة من خلال تحسين الجودة وارضاء الزبائن، وبالتالي ضمان التطور والنجاح على المدى الطويل، وتتمثل مراحل تحسين الأداء المالي فيما يلي:

- اتخاذ قرار والتزام الإدارة بتكوين لجنة قيادة وتعيين مسئول عن العملية بوضع إستراتيجية لها.
- التخطيط من خلال تعريف الأهداف، وضع هيكلة التحسين والموارد ووضع خطة للتنفيذ.
- التحضير والذي يشمل اختيار المشاركين وتكوينهم، وضع وسائل الرقابة وتحديد الرقابة، وتحديد الإدارة النقاط ذات الأولوية في التحسين .
- التطبيق من خلال توجيه مجهودات كل الأفراد نحو تحسين العمليات وتكوينهم.
- المتابعة والتحسين من خلال متابعة أنشطة ونتائج فرق العمل من طرف لجنة القيادة، تقييم العملية وكذا تطوير وتكييف عمليات التحسين باستمرار . (ليلية، 2020-2021، صفحة 24)

ثانيا : العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تأثر الأداء المالي بعدة عوامل منها خارجية وأخرى داخلية تتمثل في:

1- العوامل الخارجية :

تتمثل هذه العوامل في مجموعة من المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة وعن رقابها وتعبر عن كل ما هو خارج عن المؤسسة (المحيط) مختلف أبعاده، مما يؤثر على أدائها أو قد تكون خطرا يؤثر سلبا عليها، مما يستدعي ضرورة التكيف معها لتخفيف آثارها، وبالأخرى رفع مستوى المؤسسة لأدائها يرفع بقدراتها على التكيف ومسايرة هذه المتغيرات إما فرصا كانت أو مخاطرا، وتتمثل هذه العوامل في:

أ- **العوامل الاقتصادية:** التي تشكل أكثر العوامل تأثيرا على المؤسسة الاقتصادية لكون المحيط الاقتصادي هو مصدر مختلف مواردها والمستقبل المختلف منتجاتها، ومن بين هذه العوامل الفلسفة الاقتصادية للدولة سياسة التجارة الخارجية، معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وهي عوامل اقتصادية عامة، وهناك عوامل أخرى اقتصادية قطاعية تتمثل في الموارد الأولية: الطاقة، حرية المنافسة، هيكل السوق، ... إلخ

ب- **العوامل الاجتماعية والثقافية**: حيث أن البعد الاجتماعي والثقافي قد يكون عائقا أمام تحسين الأداء المالي للمؤسسة نظرا للوزن الذي تحتله في محيط المؤسسة وقوة تأثيره، فمثلا ثقافة المجتمع قد تمنع من انتشار منتوجات المؤسسة مما ينعكس سلبا على أدائها المالي .

ج- **العوامل السياسية والقانونية**: التي تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، وطبيعة القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة، بالإضافة إلى قوانين السوق والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة. كل هذا له أثر على أداء المؤسسة .

د- **العوامل التكنولوجية**: فالتغير في المعارف العلمية والتكنولوجية يؤثر في الأداء المالي للمؤسسة خاصة من خلال مساهمتها في تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات لهذا يجب التشجيع على أعمال البحث والتطوير التي تنعكس بالإيجاب على نشاط المؤسسة وبالتالي على أدائها .

2- العوامل الداخلية :

تتمثل في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها المالي وريحيتها، حيث يمكن للمؤسسة التحكم فيها لحد ما والسيطرة عليها بشكل يسمح بزيادة آثارها الايجابية أو التقليل من آثارها السلبية إذا ما أحكمت المؤسسة تنظيمها وأهلت عمالها واستخدمت أساليب التسيير الحديثة، وكونها تتميز بالكثرة يصعب حصرها، ويمكن تصنيفها إلى :

أ- **العوامل التقنية:** وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة والتي تضع على الخصوص ما يلي :

- **الهيكل التنظيمي:** وهو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات داخل المؤسسة، حيث يؤثر في أدائها من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأهداف ثم تخصيص الموارد لها مع تسهيل تحديد الأدوار للأفراد والتنسيق بينهم. مما يسهل على المؤسسة اتخاذ القرار بأكثر فعالية وبالتالي يعتبر الهيكل التنظيمي عاملا حيويا وحاسما في تحديد كفاءة وفعالية أداء المؤسسة.

مدى التنسيق والتكامل بين الوظائف المختلفة للمؤسسة، مع وجود نظام معلومات فعال فالأكيد سيقدم فكرة عن أداء وفعالية المؤسسة وكفاءتها ككل، ففعالية أداء كل وظيفة ستصب في فعالية الأداء المالي.

- **التكنولوجيا** : فنوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات لها تأثير كبير على حسن أداء المؤسسة .
- **العملية الإنتاجية :** نوعية المنتوج شكله وتوافق منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها ومستويات الأسعار.
- **الموقع الجغرافي** : للمؤسسة وحجمها الذي يؤثر إيجابا أو سلبا على الأداء المالي، لكن أجريت عدة دراسات بينت أن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة وأدائها .
- **الاستراتيجية المتبعة** : والأسلوب المتبع من قبل الإدارة.

ب -العوامل البشرية : يلعب العنصر البشري دورا فعالا في أداء المؤسسة باعتباره الموجه الذي يختلف من حيث السن والجنس مستوى تأهيل أفراد المؤسسة، ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة، أنظمة المكافآت والحوافز، العلاقة بين العمال والإدارة.

ج -نظام المعلومات السائد: تلعب المعلومات دورا مهما في متابعة وتقييم أداء المؤسسة، حيث يتجسد انسياب المعلومات ضمن المحيط الداخلي للمؤسسة في نظام قائم بذاته يتفاعل مع محمل الأنشطة والوظائف التي تطلع بها ومدى السرعة والفعالية في تحويل المعلومات من مواقع التنفيذ إلى مواقع القرار أو العكس إضافة إلى مدى نوعية هذه المعلومات ومدى الكفاءة العالية والدراية المعمقة بعملية جمع وتصنيف وتقييم البيانات المعبرة عن الأداء، وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الكفيلة بتصحيح أو تقييم مسار هذا الأداء. وبالتالي هناك عوامل أكثر توسعا وشمولية في التأثير على الأداء المالي، سواء كانت ذات طبيعة

خارجية أم داخلية . (نبيلة، 2013-2014، صفحة 25)

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء أهمية بالغة في إيجاد الثغرات والنقائص بالمؤسسة، والتحقق من بلوغ الأهداف المحددة مسبقا، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهم خطواته وكذا أهم مصادر المعلومات اللازمة لتقييم الأداء المالي .

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي .

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي .

قبل التطرق لمفهوم تقييم الأداء المالي لابد من الإشارة لمفهوم الأداء المالي.

أولا: مفهوم الأداء المالي .

يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.

ويعرف كذلك على أنه مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس .

أو هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة (حسين، 2015، صفحة 112) .

مما سبق نستنتج أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها للوفاء بالتزاماتها، لبلوغ أهدافها المالية.

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي .

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة .

ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي في تاريخ معين.

تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الفعالية. (بشرى، 2018 - 2019، صفحة 10)

الفرع الثاني :اهمية تقييم الاداء المالي

وتتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في :

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفاعلية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة .

بإضافة إلى ما تم ذكره تكمن أهمية تقييم الأداء المالي أيضا في :

- تقييم الأداء المالي يساعد على تحديد المسؤولين على الانحرافات.
- خلق جو تنافسي بين مصالح وإدارات المنشأة، مما يودي إلى تحسين أداءها.
- اكتشاف الثغرات والقرارات الخاطئة لاتخاذ الإجراءات الصحيحة.

- معرفة اتجاه سير المؤسسة. (عيمون، 2015-2016، صفحة 50)

المطلب الثاني : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق ويشترط في المعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث فمنه من يقسمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية و يقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة المعلومات القطاعية المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

الفرع الاول : المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات :

1- **المعلومات العامة :** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2-**المعلومات القطاعية :** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد. منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : النقابات المهنية النشرات الاقتصادية المحلات المتخصصة بعض المواقع على الإنترنت.

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غالبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

الفرع الثاني : المصادر الداخلية:

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة ، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

1-الميزانية : تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية، وتعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة .

2-جدول حسابات النتائج : هو بيما حصل لأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و لا ياخد في الحساب تاريخ التحصيل او تاريخ السحب.

3-جدول نفقات الخزينة أو سيولة الخزينة: يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة الغير المباشرة ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة الخاصة بالميزانية، وحسابات النتائج على توليد تدفقات الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول إستعمال السيولة النقدية .

4- بيان تغييرات الأموال الخاصة: يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة الرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

5-**الملحق**: يتضمن الملحق جداول ملحقة لشرح وتوضيح عناصر الكشوف المالية، كما تحتوي على الطرق والسياسات المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لفهم أو تكملة إيضاح فصول الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وإيضاحات تخص الشركاء، أسهم الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم ... إلخ (هدى، 2014-2015، صفحة 26)

المطلب الثالث : خطوات تقييم الأداء المالي .

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل يمكن إيجازها في ما يلي :

1- جمع البيانات والمعلومات الضرورية :

تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياتها، فلا يمكن أن يكون هناك تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن تكون هناك رقابة دون معلومات، فالمعلومات شيء ضروري في التسيير ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية وفي الأوقات المناسبة، فالمعلومات فضلا عن أهمتها في تقييم الأداء فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، ويتم احتساب النسب والمعايير المطلوبة باستخدام تلك البيانات والمعلومات، والتي يتم الحصول عليها من مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل وإعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.

2- تحليل ودراسة المعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط

الوقوف على مدى دقة وصلاحية المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، يحقق مستوى من الموثوقية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة بتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات .

3- إجراء عملية التقييم

تتم عملية التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للمؤسسة. وذلك باحتساب مقاييس مختلفة التقييم الأداء مثل نسب الربحية السيولة النشاط والرفع المالي والتوزيعات ويتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للشركة، والتأكد من أن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها وتحديد أسبابها وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل .

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية

هناك أكثر من جهة مسؤولة عن تقييم الأداء فقد تكون الجهاز الإداري داخل المنشاة أو الوزارة أو الجهاز المركزي للرقابة أو جميعهم معا، طالما لا يوجد تعارض بين أهداف هذه الجهات.

بحيث تمنح لمراكز المسؤولية المعلومات و البيانات الناتجة عن عملية التقييم التي تساهم في رسم الخطط القائمة و زيادة فعالية المتابعة و الرقابة . و الشكل التالي يوضح مراحل تقييم الأداء المالي :

الشكل رقم (2-1) : مراحل تقييم الأداء المالي

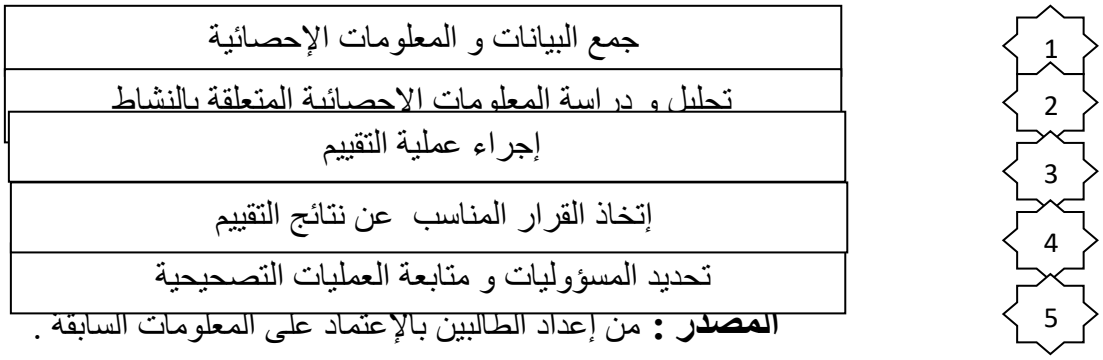

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات السابقة .

المبحث الثالث :مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

إن من أهم الأهداف الرئيسية لنظام المراجعة الداخلية هو ضمان مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات والنظام المحاسبي التي تتمثل في القوائم المالية، فوجود التدقيق الداخلي يضمن وجود مؤشرات مالية سليمة ودقيقة تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة التي تساعد الإدارة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات التي تساهم في تحسين أداء المؤسسة .

المطلب الأول : دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الأداء المالي .

لتحقيق أهداف الأداء المالي يجب على المؤسسة أن تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية وهذا ما تتكفل به عملية التدقيق الداخلي عن طريق الحماية والبناء.

أولا : التدقيق الداخلي عن طريق الحماية .

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط مسبقا لكل الأجل :

- التأكد من الموائمة بين القياس، السياسات، الخطط والإجراءات .
- حماية أصول المؤسسة.
- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسئلة .

1- التأكد من الموائمة بين القياس ،السياسات، الخطط والإجراءات.

عند وضع المؤسسة للأهداف التي تسعى لبلوغها أو لتحقيقها يجب عليها التحكم الدقيق في مختلف السياسيات والإجراءات بطريقة صارمة ويتطلب ذلك التحديد الجيد المخطط من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

2- حماية أصول المؤسسة .

تحتوي أصول المؤسسة على استثماراتها التي تساعدها في عملية الإنتاج (المباني ،ا لمخزونات ،معدات وأدوات... إلخ)، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة والحفاظ على سلامة تلك الأصول المادية.

3- التأكد من سلامة المعلومات و البيانات المسجلة .

تعتمد الرقابة الداخلية على دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية، فالمعلومات التي تعطيها المؤسسة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها أمامه وهذه المعلومة لا بد أن تكون مبنية على أساس توقيت الحصول ومدى تمثيلها للواقع.

ثانيا : التدقيق الداخلي عن طريق البناء .

يمثل التدقيق الداخلي على أنه وظيفة رقابية علاجية وإرشادية، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل إتخاذ قرارات سليمة وفعالة وعلى ذلك يعمل المدقق الداخلي على فحص، مراجعة ،تحديد وتحليل النتائج الايجابية والسلبية، ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أي يتم تحديد نقاط القوة والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية يقوم المدقق الداخلي بما يلي :

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات الإجراءات والخطط والموضوعة .
- التحقق من حماية الأصول .
- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء المالي .

كما يمكن أن نقسمها بحسب ما يصبو المدقق الداخلي إلى تحقيقه إلى مداخل مختلفة:

- مدخل التدقيق الداخلي مدى الالتزام .
- مدخل التدقيق الداخلي للعمليات .

1- مدى التدقيق الداخلي لمدى الإلتزام

تهدف عملية التدقيق من هذا المدخل إلى التحقق إذا ما كان العاملون في المستويات الإدارية المختلفة قد التزموا بنص الأوامر والتعليمات الصادرة عن الإدارة العليا واتبعوا الإجراءات المناسبة في تنفيذ واجباتهم، ويتم هذا التدقيق من خلال ثلاث مستويات هي:

1-1- مستوى التحقق

بموجب هذا المستوى يبحث المدقق عن أدلة وبراهين تثبت صحة أية عملية يدققها، ويحرص المدقق هنا على جمع معلومات عن أعمال المؤسسة من جهة خارجية محايدة مثل :

- شهادة الرصيد الصادرة عن البنوك .
- رسائل وأجوبة المدينين والدائنين .
- إعادة تقييم الممتلكات من قبل متخصصين.

1-2- مستوى التدقيق المستندي

يعتمد المدقق في هذا المستوى على المستندات التي تثبت صحة القيود والمطابقة القانونية للشروط والواجب اتباعها في المعاملات والعمليات، وبموجب هذا المستوى لا يفحص المدقق أكثر من السجلات الدفاتر والوثائق.

1-3-مستوى تدقيق النظم

يركز المدقق وفقا لهذا المستوى على النظام نفسه، فيأخذ كل نظام على حدى، ويفحصه ويقيمه ويحاول ربطه مع النظم الأخرى، وذلك للتحقق من أن النظم الموضوعة تعمل بشكل صحيح، وأنها تحقق الغرض الذي وضعت من أجله وأنها لا تتعارض مع الأهداف.

2- مدخل تدقيق العمليات

يسعى المدقق في تدقيقه للعمليات إلى الحصول على أدلة وقناعات تثبت ارتفاع كفاية العمليات وفعالية السياسات ،الإجراءات ووسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات وبشكل أساسي فإن هذا التدقيق يشتمل على فحص وتقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

يتبع المدقق الداخلي في تدقيق العمليات مستويين لتحقيق غايات التدقيق وهما:

2-1- المستوى التنظيمي

أهمية التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي يركز المدقق الداخلي في هذا المستوى اهتماماته على الوحدة التنظيمية، حيث يخضع جميع عملياته وأنشطته لتدقيقه، تحليله وتقييمه، ويشمل فحصه تدقيق الأهداف الخطط ،الأساليب وإجراءات هذه الوحدة، لكنه لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة.

2-2- المستوى التوظيفي

يتبع المدقق الداخلي في هذا المستوى أو النشاط محل التدقيق من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته، وحتى وإن اخترقت إجراءات هذه العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة، فالعمليات كثيرا ما تشترك في انجازاته أكثر من وحدة تنظيمية، وعلى المدقق أن يقوم بفحص جميع الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعها في مختلف الوحدات التنظيمية، ومن أمثلة العمليات التي تراجع عمليات الشراء والبيع وإصدار الأوراق المالية. (رايس، 2016-2017، صفحة 51)

المطلب الثاني : دور تقرير المدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي .

يعد تقرير المدقق الداخلي من آخر خطوات مهمة التدقيق تقريبا في المؤسسة الاقتصادية وحتى يكون التقرير مرآة عاكسة لوضعية المؤسسة الفعلية يجب أن يقوم المدقق الداخلي بوظيفته على أكمل وجه وأن يتحلى بالنزاهة ويتصف بالكفاءة والموضوعية، أي أن يبدي رأيه الفعلي بشكل محايد دون التحيز لأحد الأطراف على حساب الآخر، وذلك لمساعدة الجهات التي سيرفع لها التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار كل التوصيات والاقتراحات ومحاولة تصحيح ما تم الكشف عنه.

حيث يمكن تعريف التقرير على أنه عرض لمعلومات جديدة أو تحديد لقرار أتخذ في الماضي وتوصية باتخاذ قرار مستقبلا.

كما أن للتقرير معايير تقيد المدقق الداخلي يجب عليه اعتمادها عند إعداده للتقرير النهائي أهمها :

- يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال عملية التدقيق .
- لا بد من مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب .
- لا بد من إدراج تحسينات مستقبلية وتوصيات بالعملي التصحيحي اللازم ضمن التقرير .
- يجب أن تعرض التقارير الغرض، النطاق والنتائج .
- على مدير التدقيق الداخلي أن يفحص ويقيم التقرير قبل إصداره.
- يجب أن تتصف التقارير بالموضوعية، الوضوح والاختصار.

كما أن تصميم تقرير المدقق الداخلي يتأثر بعدة خصائص أهمها :

المنفعة: حيث يجب أن يحقق التقرير هدفا معينا في خدمة الإدارة، ولابد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات الملائمة .

الشكل الملائم : لابد أن تكون التقارير واضحة، سهلة القراءة والفهم، بالإضافة إلى الثبات حيث من اللازم أن تعد التقارير ضمن ثلاث مراحل مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم إصدارها في المرحلة النهائية، والمرحلة الثانية والتي تكون بالتزامن مع عملية التدقيق الداخلي، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولا بأول. (أكرام، 2015-2016)

أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة ومنسقة و مرتبة .

بعدما يقوم المدقق الداخلي بكل الخطوات من تدقيق وفحص وكذا تقييم لنظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية، يقوم بإعداد التقرير الذي يضم نتائج ما قام به، ويكون موجها لإدارة المؤسسة، للإطلاع على الملاحظات والتوصيات والاقتراحات، فيما يخص الأداء المالي وكذا تحسينه والذي يكون مرفقا بعدد من أدلة الإثبات.

حيث أن المدقق الداخلي من خلال هذا التقرير يسعى إلى الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا والتأثير على عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى إبداء رأيه من خلال التوصيات اللازمة لتطوير إجراءات العمل ونقل المعلومات والأفكار وتبادلها ومن ثم تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء مهمة التدقيق الداخلي.

وعليه فمن خلال تقرير التدقيق الداخلي يتم تقديم معلومات تمتاز بالمصداقية والموثوقية، وهذا ما يؤثر ويؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة، وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة سواء كان مع المؤسسات المماثلة، باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي أو مقارنة المؤسسة بنفسها بسنوات سبقت السنة الحالية.

المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي وإتخاذ القرار :

أولا: دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي.

يشكل التدقيق الداخلي محورا هاما في الحد من الفساد المالي وإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين أداءها. يعتبر الفساد المالي أكبر المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات وهو عبارة عن خرق للقوانين والسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة، ويكون ذلك من طرف موظف أو فرد من داخل المؤسسة أو مجموعة من الأفراد أو الموظفين، وذلك باستعمال المنصب الذي يشغله.

ويشكل التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات وذلك لمنع خرق الإجراءات والسياسات وضمان السلوك المنظم وكفئ، كما أن تقسيم العمل داخل المنظمة يلعب دورا مهما في الحد من الفساد المالي وذلك بتدخل عدة أطراف للقيام بالوظائف داخل المؤسسة، وعلى المدقق الداخلي التأكد من أن الوظائف تمت وفق الإجراءات الموضوعة ووفق الخطوة المطلوبة.

ولكون التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة فان من مسؤولية المدقق الداخلي منع واكتشاف الغش والتزوير في القوائم المالية ومختلف عمليات الاحتيال التي يتم ممارستها داخل المؤسسة، كما يبرز دور التدقيق الداخلي في التأكد من أنظمة الرقابة المناسبة وقد وضعت في الموضع الصحيح لها.

وقد أشارت الدراسات السابقة في الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين الأمور التي تؤدي إلى الحد من الفساد المالي أن يتم رفع تقارير التدقيق الداخلي عن اكتشاف الغش والاحتيال إلى مجلس الإدارة أولا لأنه يتكون من المساهمين في رأس مال الشركة بدلا من رفعه إلى الإدارة العليا .

ويمكننا القول أن التدقيق الداخلي يساعد مجلس الإدارة على أن العمليات تمت من طرف الموظفين وفق القوانين والإجراءات بكل كفاءة وتقديم التقارير في حالة وجود أي تعارض مع الإجراءات والسياسات الموضوعة التي تؤدي إلى الغش والاحتيال وتقديم التوصيات لمنع الفساد المالي وانتشاره داخل المؤسسة وهذا ما يخلق قيمة مضافة للمؤسسة ويساهم في تحسين أداءها المالي واستمرار نشاطها .

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار

إن للتدقيق الداخلي دورا هاما في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وذلك نتيجة للتطور في دور التدقيق الداخلي منذ ظهور من اكتشاف الغش والأخطاء إلى مساعدة الإدارة في تنفيذ المهام وتقديم التوصيات والإرشادات ومتابعة تنفيذها، وبالتالي أصبح للتدقيق الداخلي دور في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وذلك لان اتخاذ أي قرار يمكن أن يؤثر على المؤسسة وعن تحقيق أهدافها واستمرار نشاطها.

وقد عرف القرار على أنه هو "عملية اتخاذ بديل واحد من بدلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة" .

كما يمكننا تعريفه على أنه 'اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة أمام المؤسسة من أجل حل مشاكلها، أو هو عبارة عن اختيار البديل الأفضل من أجل تحقيق ما تسعى المؤسسة بلوغه أو تحقيقه".

ويتجلى دور التدقيق في مساعدة الإدارة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط واستخدام الموارد وممارسة النشاطات، وذلك باستغلال مواردها والحصول على التمويل المالي، ومن خلال قيام قسم التدقيق الداخلي بالمهمة الموكل بها فانه يعمل على مراجعة كافة النشاطات والعمليات المتعلقة بالمؤسسة والعمل على ضبط الأداء وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف وفق الخطط الموضوعة، وذلك من خلال تقديم واقتراح تحسينات وتوجيهات في حالة وجود نقص أو انحراف في تنفيذ الأعمال من خلال التقارير المعدة والتي تساهم في إضافة قيمة للمؤسسة . (عيمون، 2015-2016، صفحة 86)

وتعتبر التقارير المقدمة من طرف المدقق الداخلي بالغة الأهمية بالنسبة للإدارة والأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ومن خلال توفرها على معلومات ذات مصداقية فأن ذلك يؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وجلب المستثمرين، كما يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات التي تهدف إلى تحسين أداءها المالي والمحافظة على حصتها السوقية ومركزها التنافسي وتعظيم ثروة المؤسسة .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا إليه يمكننا القول أن غاية كل منشأة هو تحقيق أهدافها والاستمرار في نشاطها وتحسين أداءها المالي، حيث يعتبر هذا الأخير الهدف الرئيسي التي تسعى إليه كل المؤسسات، ومن أجل تحسين أداءها المالي فعليها التحكم والاستغلال الأمثل في الموارد المتاحة وضبط طرق وأساليب الرقابة، حيث يشكل التدقيق الداخلي أداة فعالة في تحسين الأداء المالي من خلال تقديم التوصيات حول أنظمة الرقابة الداخلية ومساعدة الإدارة في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها والعمل على الحد والتقليل منها، كما يساهم في زيادة كفاءة وفعالية المؤسسة في إدارة النشاطات ودعم الحوكمة والمحافظة على مختلف مصالح الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة كما يساهم في مكافحة الفساد المالي والقضاء عليه ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات التي تكون في صالح المؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية بالمؤسسة الاتصالات الجزائر المديرية العلمية بسكرة

تمهيد

بعد الدراسة النظرية بما تحتويه من مفاهيم حول التدقيق الداخلي من جيهة و الأداء المالي من جيهة أخرى, بإعتبار أن التدقيق الداخلي إحدى الأدوات التي تساهم في تحسين الأداء المالي و المؤشرات الدالة عليه من نسب و مؤشرات مالية ,سنحاول تجسيد ذلك في الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر (المديرية العملية ببسكرة) الرائدة في الهاتف والانترنت، والتي تعتبر من المؤسسات التي تتأثر بالتطورات الشبه يومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن اجل إعداد هاته الدراسة انتهجنا منهج تحليل المحتوى حيث اخترنا مجتمع الدراسة والمتمثل في مؤسسة اتصالات الجزائر، أما العينة فتكمن في المديرية العملية لاتصالات الجزائر ببسكرة، وفيما يخص أدوات البحث استخدمنا المقابلات المباشرة مع المسؤولين والوثائق كالمذكرات، الإجراءات ووثائق تكوينية ومن هذا المنطلق قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

المبحث الثاني :تحليل وضعية المالية وقياس الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

إن مؤسسة اتصالات الجزائر من المؤسسات الاقتصادية الهامة في سوق الاتصالات، والتي ساهمت ولا تزال تساهم في نشر التكنولوجيا على المستوى الوطني وحتى الدولي، حيث سنتعرف على المؤسسة بالتطرق إلى نشأتها، الهيكل التنظيمي للمؤسسة، نشاط وأهمية المؤسسة.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

لدراسة دور تدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، يجب إتباع منهج يستطيع الربط بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية.

- **المنهجية الدراسة:** لكي يتسنى لنا القيام بالدراسة الميدانية والاجابة على صحة أو نفي الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستكشافي الذي يقوم على تحليل الكيفي أو الكمي للمضامين الفعلية لظواهر سلوكية واجتماعية واقتصادية وسياسية في المجتمعات الإنسانية.
- **طبيعة الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا على التحليل الكيفي من خلال الدراسة الميدانية والوثائق.
- **أدوات جمع البيانات:** من أجل جمع البيانات قمنا باستعمال المقابلات مع المسؤولين القائمين على عملية التدقيق والمدقق الداخلي لمؤسسة اتصالات الجزائر والوثائق التي يستخدمونها (مذكرات، إجراءات، قرارات...).

1. **تقنية البحث:** اعتمدنا في دراستنا هذه على تقنية تحليل المحتوى للوثائق المستعملة في كل من عملية التدقيق بمؤسسة اتصالات الجزائر.
2. **مدة الدراسة:** استغرقنا مدة شهر في دراستنا من تجميع الوثائق وترجمتها وطرح الأسئلة على المسؤولين لفهم الطريقة التي تتم بها عملية التدقيق الداخلي بمؤسسة اتصالات الجزائر .
3. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع هذه الدراسة في مؤسسة اتصالات الجزائر، اما العينة فاخترنا المديرية العملية لاتصالات الجزائر ببسكرة وذلك لقرب المسافة وإجراءات التدقيق الداخلي للمؤسسة.

المطلب الثاني: تعريف، نشأة والهيكل التنظيمي مؤسسة اتصالات الجزائر

قبل نشأة مؤسسة اتصالات الجزائر كانت هناك هيئة تابعة لقطاع البريد والمواصلات تسمى البريد والمواصلات (*PTT ; Poste, Télégraphe et Téléphone*)، سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف ونشأة مؤسسة اتصالات الجزائر.

أولا: تعريف ونشأة اتصالات الجزائر

وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات. وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000، جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات، وتطبيقا لهذا المبدأ، تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين، أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة "بريد الجزائر" ثانيهما بالاتصالات ممثلة في "اتصالات الجزائر".

وفي إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال وأستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات (*Very Small Aperture Terminal VSAT*) وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية. كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الدولية في 2003 والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004، وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005، وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة وفي نفس الوقت، تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي على تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتمادا على تدارك التأخر المتراكم.

نص القرار 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، إذ وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة، لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات، بعد أزيد من عاميين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تبعت القرار 2000/03، أضحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت سنة 2003، كان على اتصالات الجزائر وإطاراتها الانتظار حتى الفاتح من جانفي سنة 2003 لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته مند الاستقلال، لكن برؤى مغايرة تماما لما كانت عليه قبل هذا التاريخ، حيث أصبحت الشركة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد، ومجبرة على إثبات وجودها في عالم ليرحم، فيه المنافسة شرسة البقاء فيها للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر

إن تنظيم أي مؤسسة اقتصادية يجب ان يتطور وبشكل خاص بالنسبة للشركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اين يوجد تطور تكنولوجي سريع وشبه يومي، بالنسبة لاتصالات الجزائر، فإن الهدف الرئيسي من إعداد هيكل تنظيمي هو ضمان عمل هياكل الشركة وتوافقها مع الأهداف الاستراتيجية المسطرة. حيث يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر من:

1- **الرئيس المدير العام:** هو رئيس مجلس الإدارة، ويعد المسؤول الأول عن الأعمال القائمة، حيث يتولى مع مساعديه مهمة تحقيق الأهداف المرسومة من قبل المصالح المختصة، ومن مهامه السهر على ما يلي:

- الحفاظ على الحصص في السوق، وتطوير ثقافة الشركة في سوق المنافسة؛
- السهر على تطبيق البرامج الموافق عليها، والتنسيق بين المصالح؛
- مراقبة تسيير النشاطات المختلفة في المؤسسة من خلال التقارير التي تصل إليها من المصالح المختلفة؛
- النظر في الاقتراحات المقدمة من طرف المصالح، وكذلك المحافظة على السير الحسن والعادي في المؤسسة.

2- **ديوان الرئيس المدير العام:** مهمته التنسيق بين الرئيس المدير العام وجميع الوظائف الأخرى للمؤسسة.

3- **المفتشية العامة:** تحت الرقابة المباشرة للرئيس المدير العام، مهامه القيام بعمليات التفتيش على المستوى الوطني كل ما تطلب ذلك.

4- **مقاطعة التدقيق:** تحت الرقابة المباشرة للرئيس المدير العام، مهمتها الحرص على نجاعة الرقابة الداخلية وتدقيق جميع مديريات العملية لمؤسسة اتصالات الجزائر.

5- **مديرية الأمن الداخلي:** تحت الرقابة المباشرة للرئيس المدير العام، مهمته توفير الأمن بداخل المؤسسة للحفاظ على ممتلكاتها.

6- **المكلف بأمن نظم المعلومات:** تحت الرقابة المباشرة للرئيس المدير العام، مهمته السهر على حسن سير نظم المعلومات التي تستخدمها المؤسسة من برامج وشبكات ومكافحة القرصنة.

7- **مقاطعة الاستراتيجية:** تحت الرقابة المباشرة للرئيس المدير العام، مكونة من خبراء ومحللين مهمتهم:

- تسطير الاستراتيجيات لقطب البنى التحتية للشبكات؛
- تسطير الاستراتيجيات لقطب التجاري، الشبكات والابتكار؛
- تسطير الاستراتيجية الواجب اتباعها من طرف قطب وظائف الدعم.

8-**قطب البنى التحتية للشبكات:** مهمته تطوير وصيانة البنى التحتية والشبكات السلكية واللاسلكية، ويتكون قطب البنى التحتية للشبكات من مقاطعتين، ثلاث مديريات ومرفق وطني، وهم:

- مقاطعة شبكات النقل وتظم:

أ- مديرية تطوير شبكة النقل؛

ب- مديرية استغلال وصيانة شبكة النقل؛

ج-مديرية تطوير البنى التحتية.

- مقاطعة شبكة النفاذ وتظم:

أ- مديرية تطوير الشبكة السلكية؛

ب- مديرية استغلال وصيانة الشبكة السلكية؛

ج- مديرية الشبكات اللاسلكية.

- مديرية الشبكات الأساسية؛
- مديرية استغلال المنصات؛
- مديرية الطاقة؛
- المرفق الوطني لمراقبة وصيانة الشبكات.

9- **قطب التجاري، الشبكات والابتكار:** مهمته ابتكار خدمات جديدة وتسويقها، ويتكون قطب التجاري، الشبكات والابتكار من مقاطعة وخمس مديريات ووحدة للبحث والتطوير وهم:

- مقاطعة التسويق الاتصال؛
- المديرية التجارية لعامة الناس؛
- المديرية التجارية للشركات؛
- مديرية الدعم التجاري؛
- مديرية الربط والمراقبة؛
- مديرية الخدمات.

10- **قطب وظائف الدعم:** مهمته دعم الأقطاب الأخرى من خلال توفير اليد العاملة المؤهلة والاستمرارية في تكوين الإطارات والعمال وتوفير السيولة من أجل الاستثمار في تكنولوجيات جديدة، ويتكون قطب وظائف الدعم من ثلاث مقاطعات وخمس مديريات وهم:

- مقاطعة الموارد البشرية وتظم:

أ- مديرية تسيير المسار المهني والخبرة؛

ب- مديرية التكوين؛

ج-مديرية العلاقات الاجتماعية والمهنية.

- مقاطعة المحاسبة والمالية وتظم:

أ- مديرية المحاسبة؛

ب- مديرية مراقبة التسيير والميزانية؛

ج- مديرية المالية والمشاركة.

- مقاطعة نظم المعلومات وتظم:

أ- مديرية تطوير نظم المعلومات وبرامج التسيير؛

ب- مديرية نظام (Billing)؛

ج- مديرية البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

- مديرية المشتريات واللوجستيك؛
- مديرية الامداد والممتلكات؛
- مديرية الشؤون القانونية؛
- مديرية التحصيل؛
- مديرية دخل التامين.

11- **المديريات العملياتية:** تقوم المديريات العملية بتنفيذ وتجسيد الاستراتيجيات الصادرة من المديرية العامة على ارض الواقع واستقطاب الزبائن.

الشكل رقم (03-01): يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة لاتصالات الجزائر

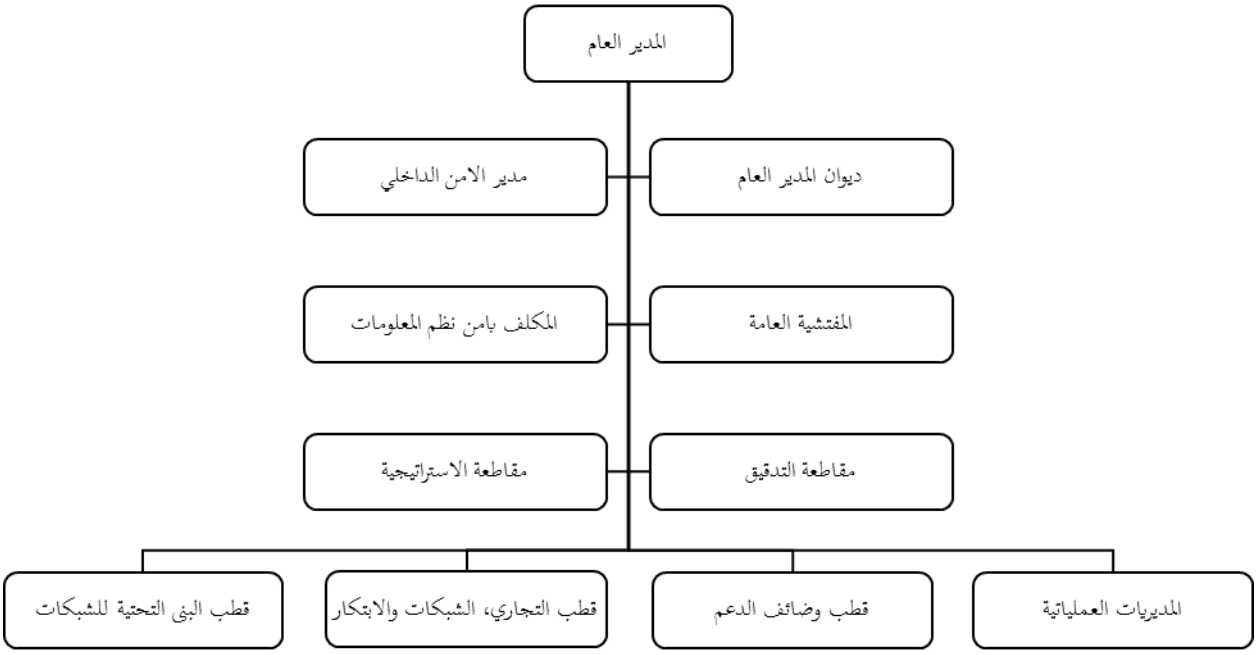

- مق. الموارد البشرية
- مق. المحاسبة والمالية
- مق. نظم المعلومات
- مد. المشتريات واللوجستيك
- مد. الامدادات والممتلكات
- مد. الشؤون القانونية

- مق. التسويق والاتصال
- مد. التجارية لعامة الناس
- مد. التجارية للشركات
- مد. الدعم التجاري
- مد. الربط والمراقبة

- مق. شبكات النقل
- مق. شبكات النفاذ
- مد. شبكات الأساسية
- مد. استغلال المنصات
- مد. الطاقة
- المرفق الوطني لمراقبة وصيانة

الشكل رقم (03-02): يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العملية ببسكرة

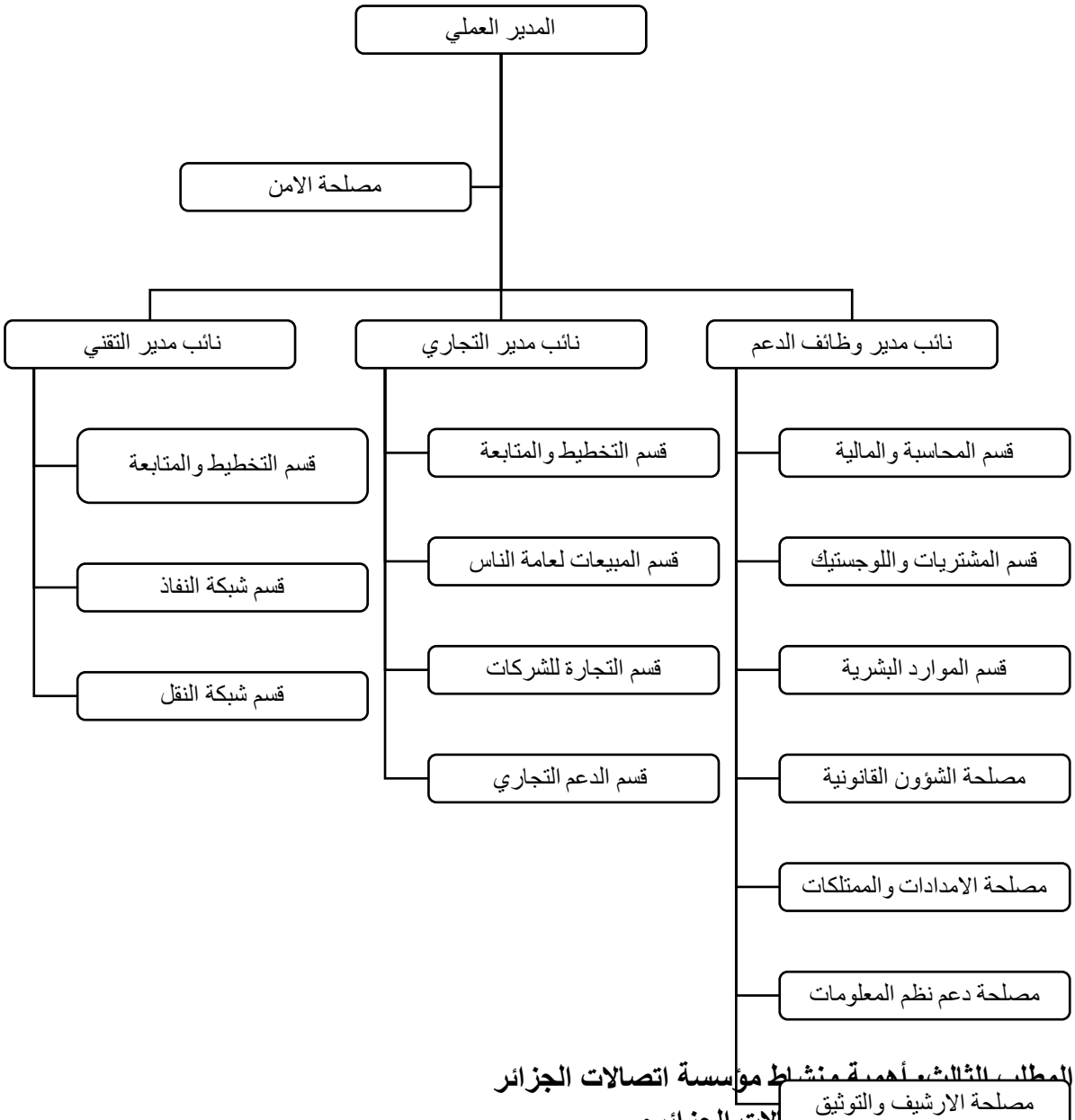

المطلب الثالث: أهمية نشاط مؤسسة اتصالات الجزائر

اتصالات الجزائر:

قبل صدور قانون 2000-03 كان سوق الاتصالات في الجزائر يعاني من تأخر في إنتشار الهاتف حيث أنه لم يكن يتجاوز 6 % مقابل 8 % في باقي دول المغرب العربي و 40 % في الدول المتقدمة بالإضافة إلى ذلك، أكثر من نصف البلديات لم تكن موصولة بشبكة الاتصالات. كانت شبكات إعلام المؤسسات منعدمة تقريبا، وكان عدد مستخدمي الانترنت ضعيفا جدا رغم وجود 61 مزود معتمد وآلاف مقاهي الانترنت، كانت شبكة التوزيع الهاتفي الحلقة الأضعف للشبكة معرقلة بذلك الانتشار الواسع للأنترنت .وكانت بنية الشبكة القوية والمتكاملة بسعة 2,5 جبغا بايت في الثانية أهم مكتسبات القطاع آنذاك وقد كانت شبكة اتصالات الجزائر من أهم الشبكات على مستوى الدول الناشئة. وسطرت إدارة مجمع اتصالات الجزائر في برنامجها مند البداية ثلاث أهداف أساسية تقوم عليها الشركة وهما:

- الجودة
- الفعالية
- نوعية الخدمات

2- نشاطات مؤسسة اتصالات الجزائر

سمحت هذه الأهداف الثلاثة التي سطرتها اتصالات الجزائر ببقائها في الريادة وجعلها المتعامل رقم واحد في سوق الاتصالات بالجزائر، وتتمحور نشاطات المجمع حول:

- تمويل مصالح الاتصالات بما يسمح بنقل الصورة والصوت والرسائل المكتوبة والمعطيات الرقمية؛
- تطوير واستمرار وتسيير شبكات الاتصالات العامة والخاصة؛
- إنشاء واستثمار وتسير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي شبكة الاتصالات؛
- إيصال شبكة الانترنت الى جميع الزبائن.

المبحث الثاني :تحليل وضعية المالية وقياس الأداء المالي للمؤسسة

بعد القيام بعملية جمع المعلومات التي تتمثل في الحصول على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج نستطيع قياس الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة - 2020/2021 باستخدام النسب و المؤشرات المالية ، و على هذا الأساس سنقوم بعرض الأصول والخصوم لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة - و كذلك جدول حسابات النتائج مع تحديد الوضعية الحالية للمؤسسة في هاتين السنتين .

المطلب الأول : كيفية سير عملية التدقيق داخل المؤسسة .

سنتطرق في هذا المطلب الى تدقيق الميزانية وجدول حسابات النتائج والأدوات المستخدمة في عملية التدقيق الداخلي.

أولا : تدقيق الميزانية خلال السنوات2020-2021.

1- تدقيق عناصر الأصول خلال السنوات 2020-2021 .

تظهر الأصول في الجانب الأيمن من الميزانية، وحسب المخطط المحاسبي المالي SCF فإن حسابات الأصول تتكون من المجموعات الجزئية التالية :

الأصول الثابتة وتضم :

- ✓ مجموعة التثبيتات ويمثلها الصنف 02.
- ✓ الأصول المتداولة وتضم كل من :
- مجموعة المخزونات 03.
- مجموعة الحسابات الغير ويمثلها الصنف 04.

أ- **التثبيتات :** تشمل التثبيتات عدة عناصر (أراضي، مباني، معدات وأدوات وغيرها من الحسابات) وهي عناصر قليلة الحركة في المؤسسة كونها تتميز بالدوام لعدة سنوات، ماعدا أنها تهتلك سنويا في المقابل الاستعمال . وتتمثل الإجراءات التي يطبقها المدقق الداخلي فيما يلي :

- ✓ **الوجود:** مطابقة الجرد المادي للاستثمارات مع الجرد المحاسبي بحيث يتحقق من كل الوثائق من فواتير وصولات والأخذ بعين الاعتبار الترتيب الزمني لجرد الاستثمارات.
- ✓ **الكمال:** التحقق من صحة تقييم الاستثمارات وأنها مسجلة في الحسابات المناسبة مع مراجعة الطريقة المتبعة لاحتساب مخصصات الاهتلاك.
- ✓ **التقييم:** التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة وذلك من خلال التقييم الأولي لشراء الأصل اضافة الى المصاريف التي تتحملها الشركة لقاء الحصول عليها .
- ✓ **التسجيل المحاسبي:** التحقق من أن المعالجة المحاسبية للاستثمارات قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن كل الاستثمارات مسجلة في المجموعة التي تمثله .

ب- المخزونات:

تشمل المخزونات المنتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة، منتجات وصلت على مرحلة معينة من الإنتاج عند تاريخ إقفال الدورة المحاسبية، المواد الأولية بضائع وغيرها ...

وتتمثل إجراءات الفحص والمراجعة التي يجر بها المدقق الداخلي في حسابات المخزونات في التأكد من وجود المخزون فعلا على مستوى المخازن من خلال وقوف المراجع على عملية الجرد ، المقارنة بين الجرد المحاسبي والجرد الفعلي ومحاولة معرفة أسباب الاختلافات إن وجدت .

التحقق من صحة التسجيل المحاسبي للمخزونات عن طريق مطابقة ذلك مع الوثائق المثبتة لذلك التسجيل، التأكد من سلامة الطرق المستخدمة لتقييم المخزونات الثابتة من سنة الى أخرى وفي حالة وجود انحراف في طريقة التقييم عليه أن يلفت انتباه الإدارة إلى ذلك الانحراف .

ج- **الحقوق** : تمثل هذه المجموعة جانبا هاما في حياة المؤسسة وهي دليل كمي لمجموعة العلاقات التي تربط المؤسسة بالغير والتي تترتب عليها حقوقا، وتشمل الحقوق مجموعة من العناصر وتتمثل في حسابات العملاء، وحسابات الخزينة .

ويتم تدقيقها من خلال التأكد من وجود حسابات المدينون بتاريخ إعداد الميزانية والتحقق من صحة المعالجة المحاسبية مع الدقة والموضوعية في الإثبات وأن كل حقوق المؤسسة مسجلة وأنها ليست وهمية وتكون مدعمة بكل الوثائق وان هذه الحقوق مقيمة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

2 - تدقيق عناصرالخصوم خلال السنوات 2020- 2021

تم عملية تدقيق الالتزامات قصيرة الأجل من خلال :

- ✓ التأكد من كل المعلومات المتعلقة بالأموال الظاهرة في القوائم المالية مسجلة بطريقة سليمة وصادقة وأن أي قرارات خاصة بزيادة رأس المال قد صدر وفقا للنظام الداخلي والقوانين المعمول بها وكذلك بالنسبة لحسابات الاحتياطات ح106/ حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ التأكد من أن حسابات الدائنين صحيحة من الناحية المحاسبية.
- ✓ التأكد من معقولية أرصدة الحسابات.
- ✓ التأكد من ان ارصدة حسابات الدائنين صحيحة ومستحقة فعلا على المؤسسة في تاريخ الميزانية.
- ✓ فحص جميع العقود والوثائق المتعلقة بالقروض سواء الطويلة أو قصيرة الأجل والتحقق من المصار يف المالية التي تتحملها المؤسسة .
- ✓ مراجعة جداول اهتلاك القروض ومواعيد الاستحقاق مع مراقبة القروض السندية وعلاوات الاسترجاع الملحقة.
- ✓ فحص العقود أو الطلبيات مع مقاربة فواتير الشراء مع السندات والطلبيات.

ثانيا - تدقيق جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2020-2021

تعتبر حسابات تسيير الأعباء (حسابات 6) والنواتج (حسابات 7) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج حيث يعطينا تفاعلهما حسابات النتائج .

أ- **تدقيق حسابات الأعباء:**

حيث يقوم المدقق الداخلي بفحص حسابات الأعباء من خلال :

- ✓ التأكد من الوثائق الاثباتية لمختلف العمليات .
- ✓ التأكد التحقق من كيفية حساب الاجور والعلاوات والتعويضات الممنوحة.
- ✓ التحقق من مصروف الاهتلاك من حيث قيمته والنسب المطبقة .

ب- **تدقيق حسابات النواتج** :

يقوم المدقق الداخلي بما يلي :

- ✓ تدقيق المبيعات والتأكد من التسجيل المحاسبي لها.
- ✓ التأكد من الوثائق الاثباتية المرافقة لها.

المطلب الثاني : عرض القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة -

سنقوم بعرض كل من أصول وخصوم وجدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة.

أولا : الميزانية المالية لأصول الشركة للفترة 2021/ 2020

جدول (1-3): الميزانية المالية لشركة اتصالات الجزائر – بسكرة - جانب الأصول 2020/2021

الوحدة دج

الأصول	2020	2021
أصول غير جارية		
تثبيتات غير ملموسة تثبيتات ملموسة تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية	- 21826627141 5007000577 23940	- 21966356404 5015450026 25400

مجموع الأصول غير جارية	26833651658	26981831830
أصول جارية		
مخزونات	5077076799	5067888865
زبائن	21038757519	21119710577
مدينون آخرون	1453647	2218340
ضرائب	36708502	23504636
الخزينة	44181070	44891540
مجموع الأصول الجارية	26195270243	26253777280
مجموع الأصول	53028921901	53235609110

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة والمالية

- من خلال الاطلاع على أصول مِؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة - نلاحظ ما يلي:

1- نسجل ارتفاع في أصول المؤسسة الغير جارية من سنة 2020 الى 2021 من **26833651658دج** الى **26981831830 دج** وهذا يعود الى إقتناء المؤسسة بعض الأصول و زيادة قيمة أخرى .

2- نسجل ارتفاعا في الأصول المتداولة من سنة 2020 ب **26195270243 دج** الى 2021 **26253777280 دج** ويعود ذلك الى ارتفاع في قيمة عدد الزبائن و المدينين الآخرين .

3- سجلنا ارتفاعا في مجموع الأصول خلال السنتين حيث بلغ في 2020 **53028921901 دج** ، وفي 2021 بلغت القيمة **53235609110 دج** .

ثانيا :الميزانية المالية لخصوم الشركة للفترة 2020/2021.

جدول (2-3): الميزانية المالية لشركة اتصالات الجزائر – بسكرة - جانب خصوم 2020/2021.

الوحدة دج .

الخصوم	2020	2021
الأموال الخاصة		

رأس المال النتيجة الصافية الترحيل من جديد	50000000000 189427716 1653152847	50000000000 161859367 1870210147
مجموع الأموال الخاصة	51842580563	52032069515
خصوم غير جارية		
القروض و الديون المالية مخصصات و إهتلاكات و خ ق	- 820756638	476 761959745
مجموع الخصوم غير جارية	820756638	761960221
خصوم جارية		
الموردون الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم	85721559 172383387 107479645 107	94360041 232907447 114312838 -
مجموع الخصوم الجارية	365584699	441580327
مجموع الخصوم	53028921901	53235609110

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة والمالية .

- من خلال الاطلاع على خصوم مؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة - خلال الفترتين نلاحظ مايلي:

1- قدرت الأموال الخاصة لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة - سنة 2020 ب **51.842580564** دج وسنة 2021 ب **52032069515** دج ، وهذا يعود الى زيادة في القيمة المرحلة من جديد .

2- سجلنا إنخفاض للخصوم الغير جارية للمؤسسة من **820756638 دج** سنة 2020 ، الى **761960221 دج** سنة 2021 ، وهذا يعود الى إنخفاض في قيمة المخصصات و المؤونات للمؤسسة .

3- سجلنا كذلك إرتفاعا في مجموع الخصوم الجارية حيث قدر مجموعها سنة 2020 ب**365584699** دج ، أما سنة 2021 فقدر ب **441580327 دج** ، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة في الديون الأخرى.

ثالثا : إعداد الميزانية المالية المختصرة .

من خلال الميزانية المالية نستخلص الميزانية المختصرة على النحو التالي :

1-3 عرض جانب الأصول للميزانية المالية الختصرة لسنتي (2020-2021) :

جدول (3-3):جانب الأصول للميزانية المختصرة لسنتي 2020-2021

الوحدة :دج

البيان /السنوات المبالغ السنوات	2020		2021	
	المبالغ	%	المبالغ	%
الأصول الثابتة	26833651658	50.60%	26981831830	50.68%
الأصول المتداولة	26195270243	49.40%	26253777280	49.31%
قيم للإستغلال	5077076799	9.57%	5067888865	9.51%
قيم قابلة للتحقيق	21076919668	39.75%	21145433553	39.72%
قيم جاهزة	44181070	0.0833%	44891540	0.0843%
مجموع الأصول	53028921901	**100**%	53235609110	**100**%

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة .

2-3 عرض جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة لسنتي 2020-2021

البيان / السنوات المبالغ /النسب	2020		2021	
	المبالغ	%	المبالغ	%
الأموال الدائمة	**52663337201**	**99.31**%	**52794029736**	**99.17**%
الأموال الخاصة	51842580563	97.76%	52032069515	98.12%
ديون طويلة الأجل	820756638	1.55%	761960221	1.44%

ديون قصيرة الأجل	**365584699**	**0.69%**	**441580327**	**0.83%**
مجموع الخصوم	**53028921901**	**100%**	**53235609110**	**100%**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة .

ثالثا : جدول حسابات النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة - للفترات 2021 /2020

جدول 4-3: جدول حسابات النتائج لفترة 2020/2021

الوحدة : دج.

البيان	2020	2021
المبيعات	744924889	909,190,737.49
تغير المخزونات و المنتجات	50436811	53,482,940.65
1- إنتاج السنة المالية	**795361701**	**962673678**
مشتريات مستهلكة	109310316	170136168
خدمات خارجية و مشتريات أخرى	64633672	87165458
2- إستهلاك السنة المالية	**173943989**	**257301627**
3- القيمة المضافة (2-1)	**621417711**	**705372050**
أعباء المستخدمين	319388080	348991955
الضرائب و الرسوم و المدفوعات	15370709	63922416
4- إجمالي فائض الإستغلال	**286658922**	**292457678**
المنتوجات العملياتية الأخرى	118737042	127228733
الأعباء العملياتية الأخرى	377854	1010785
مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خسائر	216056191	259990301
5- النتيجة العملياتية	**189635843**	**163575203**
المنتوجات المالية	-	-
الأعباء المالية	-	-
6- النتيجة المالية	-	-

7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	189635843	163575203
مجموع المنتجات للأنشطة العادية مجموع الأعباء للأنشطة العادية	860826 914435706	1092347351 930524496
8- صافي النتيجة للأنشطة العادية	**725660689**	**161822855**
9- النتيجة الغير عادية	**188775016**	**36512**
10- صافي نتيجة السنة المالية	**189427716**	**161859367**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة والمالية

.

المطلب الثالث : قياس الاداء المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي .

سيتم في هذا المطلب قياس الأداء المالي للمؤسسة من خلال رأس المال العامل بأنواعه المختلفة ، و احتياجات رأس العامل و الخزينة .

1-رأس مال العامل:

إن الجدول الموالي يسمح لنا بحساب رأس المال العامل و أنواعه .

جدول (5-3) : يوضح رأس المال العامل لمؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة - لسنتي 2020 -2021 .

الوحدة :دج

البيان	العلاقة	2020	2021
رأس مال العامل	(الأموال الدائمة- الأصول الثابتة)	25829685543	25812197906
رأس مال الاجمالي	مجموع الأصول المتداولة	26195270243	26253777280
رأس مال الخاص	(الأموال الخاصة- الأصول الثابتة)	25008928905	25050237685

رأس مال الأجنبي	(مجموع ديون قصيرة الأجل-مجموع ديون طويلة الأجل)	-455171939	-320379894

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المالية المقدمة من طرف قسم المحاسبة و المالية .

من خلال الجدول تبين ما يلي :

- **رأس مال العامل:** رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات المـــــدروسة، وهذا ما يبين أن المؤسسة استطاعت تغطية ممتلكاتها الثابتة بأموالها الدائمة وتحقق فائض تمول به أصولها المتداولة بقيم رأس المال العامل الدائم، وهذا يدل على احترام المؤسسة للتوازنات المالية العقلانية في التسيير مما يدل على صلاحية القرارات المستقبلية المتخذة .

- **رأس مال الاجمالي**: تبين أنه موجب خلال السنتين وفي تزايد وهذا راجع الى الزيادة في الجاهزة وقيم الاستغلال والقيم غير جاهزة وهذا مؤشر جيد على تطور حجم النشاط الاستغلالي للمؤسسة و إمتلاكها لسيولة معتبرة .

-**رأس مال الخاص :**تبين أنه موجب في السنتين وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة.

رأس مال الأجنبي : رأس المال العامل الأجنبي والذي يمثل ما هو على المؤسسة من حقوق الغير والتي تلجأ إليها المؤسسة في حالة احتياجها للتمويل، والملاحظ أن مؤسسة إتصالات الجزائر – بسكرة - تعتمد في سياستها على الديون طويلة الأجل أكثر من الديون قصيرة الأجل وهذا لصالحها .

2- إحتياج رأس المال العامل

يسمح لنا الجدول التالي بحساب إحتياج رأس المال العامل .

جدول (6-3) : يوضح احتياج رأس مال العامل للمؤسسة خلال الفترة 2020 -2021 الوحدة دج .

البيان	العلاقة	2020	2021
احتياج رأسمال العامل	(الاصول المتداولة - قيم جاهزة) - (الديون قصيرة الاجل)	25785504474	25767305413

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المالية المقدمة من طرف قسم المحاسبة و المالية .

من خلال الجدول تبين ما يلي :

نلاحظ أن الاحتياج في رأس مال العامل موجب في سنتي الدراسة و هذا يدل عدم وجود فائض و أن المؤسسة بحاجة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن السنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة .

3-الخزينة

يسمح لنا الجدول الموالي بحساب الخزينة .

جدول(7-3): يوضح خزينة مؤسسة إتصالات الجزائر – بسكرة - .

الوحدة دج .

البيان	العلاقة	2020	2021
الخزينة	(رأسمال العامل- الاحتياج في رأسمال العامل)	44181069	44829493

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف قسم المحاسبة و المالية .

من خلال الجدول تبين ما يلي:

أن خزينة المؤسسة موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن هناك أموال مجمدة في خزينة المؤسسة أي غير مستغلة بسبب الافراط في الحذر، حيث لم تقم المؤسسة بتوظيف مواردها الفائضة في سنتي الدراسة 2020 و 2021 في مشاريع استثمارية، ومن جهة أخرى يمكن القول أن المؤسسة في وضع مالي جيد حيث وفرت سيولة مالية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها .

المطلب الرابع: قياس الأداء المالي لمؤسسة إتصالات الجزائر – بسكرة – بواسطة النسب المالية .

يتم تحليل الوضعية المالية للشركة محل الدراسة وفق ثلاث مجموعات متمثلة فيما يلي:

1- النسب المالية: تنقسم الى:

1-1- نسب الهيكلة:

جدول(8-3) : يوضح نسب الهيكلة لمؤسسة إتصالات الجزائر – بسكرة - للسنتي 2020-2021

النسب	العلاقة	2020	2021
التمويل الدائم	(الأموال الدائمة /الأصول الثابتة)	196.25%	195.66%
التمويل الذاتي	(الأموال الخاصة / أصول ثابتة)	193.20%	192,84%

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف قسم المحاسبة و المالية .

من خلال الجدول لاحظنا مايلي:

- **نسبة التمويل الدائم:** في كلتا السنتين يتبين لنا أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة و هي في وضع مريح .
- **التمويل الذاتي** :خلال السنتين تبين لنا أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد وهذا يدل على استطاعة المؤسسة على تمويل الأصول الثابتة بأموالها الخاصة وهي وضعية ر مريحة للمؤسسة.

1-2- نسب المديونية:

جدول (9-3): يوضح نسب المديونية لمؤسسة إتصالات الجزائر – بسكرة – سنتي 2020-2021

النسب	العلاقة	2020	2021
الاستقلالية المالية	(الأموال الخاصة /مجموع الخصوم)	%97.76	%97.73
قابلية التسديد	(مجموع الديون / مجموع الخصوم)	%2.24	%2.26

المصدر : اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف قسم المحاسبة و المالية .

من خلال الجدول توصلنا الى ما يلي:

- **نسبة الاستقلالية المالية :**نلاحظ أن النسبة أكبر من 50% في السنتين ما يدل على أن الشركة تتمتع بالاستقلالية المالية.
- **نسبة القابلية للتسديد** :نلاحظ أن النسبة أقل من 50% خلال سنتي الدراسة ما يدل على أن للشركة ضمانات لديون الغير وللوفاء بديونها.

2 - نسب المردودية:

جدول (10-3): يوضح نسب المردودية لمؤسسة إتصالات الجزائر – بسكرة – سنتي 2020-2021 .

المردودية	العلاقة	2020	2021
التجارية	(النتيجة الصافية/CA)	25.42%	17.80%
الاقتصادية	(النتيجة الصافية/ مجموع الأصول)	0.36%	0.30%
المالية	(النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة)	0.36%	0.31%

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف قسم المحاسبة و المالية .

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نجد أن المردودية التجارية تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية فكل دينار من رقم الأعمال خارج الرسم يولد نتيجة صافية تقدر ب على التوالي 0.2524 - 0.1780 خلال سنوات الدراسة وقد سجلت أعلى نسبة سنة 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع النتيجة الصافية.

ان كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة مالية قدرها 0.0036خلال سنوات الدراسة، أن كل دينار واحد من أصول المؤسسة يدر نتيجة اجمالية قدرها على التوالي 0.0036 , 0.0031 خلال سنوات الدراسة وحققت المؤسسة أكبر مردودية سنة 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع النتيجة الصافية.

3 – نسب السيولة

من أجل توضيح أكثر لصورة الوضعية المالية نقوم بدراسة نسب سيولة خلال الفترة المدروسة، والموضحة في الجدول الآتي:

البيانات	العلاقة	2020	2021
نسبة التداول	الخصوم المتداولة/الأصول المتداولة	7165	5945
نسبة السيولة السريعة	الخصوم /قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة الجارية	5777	4799
نسبة السيولة الفورية	ديون قصيرة الأجل/القيم الجاهزة	12.08	10.16

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجداول السابقة .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

أن نسبة التداول للمؤسسة أكبر من المعدل النموذجي، وهذا ما يوضح درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل مع بقاء فائض من الأصول المتداولة.

أن السيولة السريعة تفوق النسبة النموذجية التي يجب أن تكون ضمن المجال 0,2-0,3 أي ان السيولة الجاهزة للمؤسسة مرتفعة، وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستعمال السيولة الجاهزة فقط

أن هذه النسبة تفوق 0.5 مما يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة باستثناء المخزون، غير أن ارتفاعها الكبير لا يعد مؤشر إيجابي إلى حد ما بحيث يدل أن فترة تحصيل الديون طويلة نوعا ما وعلى المؤسسة تقليص هذه الفترة لتوفير السيولة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة اتصالات الجزائر – بسكرة - وما تطرقنا إليه في هذا الفصل من سيرورة التدقيق الداخلي و عرض لقوائمها المالية وتحليلها وكذا حساب المؤشرات والنسب المالية كان هناك تحسن في أداءها المالي منذ تطبيق التدقيق الداخلي في المؤسسة، أي أن التدقيق الداخلي ساهم في إضافة قيمة للمؤسسة والتي انعكست على أداءها المالي، ورغم حداثة مصلحة التدقيق الداخلي في المؤسسة كان لها أثر ايجابي على المؤسسة ، وذلك من خلال التوصيات المقدمة من طرف المدقق والقرارات التي تم اتخاذها بناءا على تقريره من طرف الإدارة العليا والتي كان لها انعكاس على رقم أعمالها والنتيجة المحققة، وهذا يدل على أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادي.

الخاتمة

خاتمة

من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية هي الاستمرارية والبقاء، خصوصا في ظل التحديات التي تواجهها ضمن محيطها، وهذا ما أدى إلى ضرورة وجود وظيفة جوهرية جديدة داخل

خاتمة

الهيكل التنظيمي، المتمثلة في وظيفة التدقيق الداخلي والذي يعتبر بمثابة مراقبة ذاتية تضمن حماية ممتلكاتها من خلال اكتشاف الأخطاء أو الإهمال أو حتى الغش والتلاعب.

وعموما و بعد معالجتنا إشكالية الدراسة والمتمثلة في" كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية "، فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية، سمحت بإثبات صحة الفرضيات، و اقتراح مجموعة من الإقتراحات والتوصيات، إضافة إلى تقديم بعض الأفاق البحثية تكملة للموضوع المدروس .

إختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى صحيحة وذلك كون التدقيق الداخلي فعلا وظيفة ضرورية داخل المؤسسة الاقتصادية، لأنه يسعى إلى الحفاظ وحماية الممتلكات من التلاعب والأخطاء، بالإضافة إلى تأثيره إيجابا على سيرورة أعمال المؤسسة، في حال ما إذا كان يؤدي بطرق سليمة حسب المعايير المفروضة، من خلال اكتشاف الانحرافات وتصحيحها؛
- الفرضية الثانية صحيحة حيث أن الأداء المالي يعتبر انعكاسا للوظيفة المالية التي تمكن المؤسسة الإقتصادية من التركيز على انجاز أهدافها المسطرة؛
- الفرضية الثالثة صحيحة حيث يضمن التدقيق الداخلي مؤشرات مالية دقيقة و سليمة تساعد في تقييم الأداء المالي و تحسينه ؛
- الفرضية الرابعة مثبتة، وذلك لأن للتدقيق الداخلي دورا هاما في تحسين الأداء المالي، من خلال اتخاذ القرارات السليمة؛

التوصيات

- الحرص على التكوين الجيد للموظفين و توفير مدققين ذوي كفاءة .
- إلزامية وجود قسم للتدقيق الداخلي في المؤسسة مستقل بذاته يعمل على كشف الإنحرافات و الأخطاء .
- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة و المعبرة عن المؤسسة .
- دعم مقومات إستقلالية المدقق الداخلي لأجل قيامه بمهامه على أكمل وجه .
- يجب على المؤسسة أن تولي إهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لإكتشاف نقاط القوة و نقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها و مواجهتها و إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها .

نتائج الدراسة

- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن الوظائف الأخرى في المؤسسة ذات طابع الاقتصادي ؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- يجب أن يكون المدقق الداخلي فطنا وذو نظرة مستقبلية ؛
- الأداء المالي وسيلة حتمية لقياس الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية (مؤسسة إتصالات الجزائر -بسكرة -)
- الحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي و تدعيم أنشطته و الأخذ بتوصياته؛
- ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها في مؤسسة إتصالات الجزائر – بسكرة - ، توصلنا إلى ضرورة وجود قسم للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة، مستقل بذاته يعمل على

خاتمة

كشف الانحرافات والأخطاء وأخذ التوصيات والاقتراحات التي أدرجها المدقق الداخلي في تقريره بعين الاعتبار من قبل الإدارة العليا من أجل مساعدتها على اتخاذ القرارات السليمة.

أفاق الدراسة

رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث إلا أنه لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل شيء بالتفصيل، لكنه يمكن أن يكون جسر يربط بين البحوث السابقة ويضيف لها بعض المستجدات لإثارتها ومنه نقترح بعض المواضيع ذات الصلة بالموضوع والتي يمكن أن تكون عناوين لبحوث مستقبلية كما يلي:

1. دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي للمؤسسات الاقتصادية.
2. طرق ممارسة التدقيق الداخلي لإضافة قيمة للمؤسسة.

قائمة مراجع

الكتب:

1. د.محمد التهامي طهواهر & د.مسعودصديقي.2003. المراجعة و التدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية. ديوان المطبوعات الجامعية.
2. د.محمد لمين علوان.2019.نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي .الأردن. عمان.دار أسامة للنشر و التوزيع.
3. د.كيموش بلال. 2020.التدقيق البنكي .جمهورية مصر العربية.دار حميثرا للنشر.
4. د.هادي التميمي.2006 طبعة الثالثة.مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية :دار وائل للنشر.
5. د.رزق أبو زيد الشحنة.2015.تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية .الأردن.عمان :دار للنشر و التوزيع.
6. د.زاهره عاطف سواد.2009 . مراجعة الحسابات و التدقيق .الأردن.عمان:دار الراية للنشر و توزيع.
7. د.عبد الرزاق محمد عثمان.2011.أصول التدقيق و الرقابة الداخلية:الدار نموذجية للطباعة و نشر.
8. د.محمد فضل مسعد & د.خالد راغب الخطيب.2009. دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات .عمان:دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع.
9. د.محمد زامل فليح الساعدي & د.حكيم حمود فليح الساعدي.2019.التدقيق الداخلي في الشركات العامة على وفق معايير التدقيق الدولية.بغداد:دار الكتب و الوثائق.
10. د.وجدي حامد حجازي .2010.أصول المراجعة الداخلية مدخل علمي تطبيقي.مصر:دار التعليم الجامعي.
11. د.عوض سلامة رحيلي .2009.التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات .مصر.
12. د.محمد صالحي.2016. التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة.المملكة الأردنية الهاشمية .عمان:مركز البحث و تطوير الموارد البشرية.
13. سارة محمد زايد التميمي.2019.أثر إدارة رأس المال على الأداء العالي للشركات الصناعية.عمان:دار امجد للنشر والتوزيع.
14. محمد علي إبراهيم العامري .2013.الإدارة المالية الحديثة.عمان:دار وائل للنشر و التوزيع.
15. منير محمد شاكر .2007.التحليل المالي-مدخل صناعة القرارات-.عمان:دار وائل للنشر والتوزيع

مذكرات

1. محمد زوبير.2022. دور التدقيق المحاسبي في تحليل التكلفة و العائد بالمؤسسات الاقتصادية بين معايير تقارير محافظ الحسابات و معايير التدقيق الجزائرية (أطروحة الدكتوراه).كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.غرداية. جامعة غرداية.
2. إيهاب ديب مصطفى رضوان.2012. أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية(رسالة مجاستر).كلية التجارة.غزة.جامعة الإسلامية.
3. طبشوش سارة. 2023.أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التحكم بمخاطر التدقيق (أطروحة الدكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.سطيف .جامعة فرحات عباس /سطيف1.

4. عامر حاج دحو.2018. التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية و دوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير .أدرار.جامعة أحمد دراية.
5. زروقي هشام.2021. مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة الدكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.الجزائر.جامعة الجزائر3.
6. صالحي محمد يزيد.2016. أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.بسكرة.جامعة محمد خيضر.
7. عزيز لوجاني.2020. دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات (أطروحة دكتوراه).كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.بسكرة.جامعة محمد خيضر.
8. محمد خالد عبد الله .2021. أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي(رسالة ماجستر).كلية العلوم الإقتصادية و الإدارية.نيقوسيا.جامعة الشرق الأدنى.
9. محمود عبد السلام محسن.2011. مدى اعتماد المدققين الخارجين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية.كلية التجارة.غزة .جامعة الإسلامية.
10. عزوز بشرى . 2019 .مساهمة المؤثرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية مسيلة. قسم العلوم التجارية . الجزائر. جامعة محمد بوضياف مسيلة.
11. من جارية تركية .2019 . الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة المنتجات الكهروكيميائية سوفر - تيارت - تيارت قسم ادارة مالية . الجزائر : جامعة ابن خلدون.
12. قسيمة اكرام .2016. دور الدقيق الداخلي في تحسين الأداء العالي في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة المطاحن الكبرى بسكرة . قسم محاسبة . الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
13. نسرين رايس .2017. دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة اسمنت.قسم التجارة.الجزائر:جامعة العربي التبسي.
14. بلال عيمون.2016 .دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الخزف الصحي. قسم التجارة:جامعة جيجل.
15. بن عياش ليلية .2021. محددات الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة قياسية لمجمع صيدال : جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
16. شطارة نبيلة .2014. فعالية تقييم الاداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية .قسم التسيير.الجزائر. جامعة الجزائر 3 .
17. هدى دحماني.2015. تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، قسم التسيير ، جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر.

مجلات

1- وهيبة رمضان محمد حسين.2015. أثر إستراتيجية التميز في الأدءا المالي المصارف التجارية .مجلة العلوم الإقتصادية.112

الملاحق

ORDRE	LIB	SOLDES	
01	**Vente et produits annexes**	**744 924 889.84**	70-71-74
02	Variation stocks produits finis et en cours	-	
03	**Production immobilisée**	**50 436 811.21**	73
04	Subventions d exploitation	-	
05	**I - Production de l exercice**	**795 361 701.05**	
06	Achats consommés	- 109 310 316.70	60
07	**Services extérieurs et autres consommations**	**- 64 633 672.56**	61-62
08	II - CONSOMMATION DE L EXERCICE	- 173 943 989.26	
09	**III VALEUR AJOUTEE D EXPLOITATION (I - II)**	**621 417 711.79**	
10	Charges de personnel	- 319 388 080.05	63
11	**Impôts, taxes et versements assimilés**	**- 15 370 709.49**	64
12	IV EXCEDENT BRUT D EXPLOITATION	286 658 922.26	
13	**Autres produits opérationnels**	**118 737 042.63**	75
14	Autres charges opérationnelles	- 377 854.96	65
15	**Dotations aux amortissements et aux provisions**	**- 215 719 229.12**	68-69
16	Reprise sur pertes de valeur et provisions	336 962.39	
17	**V RESULTAT OPERATIONNEL**	**189 635 843.21**	
18	Produits financiers	-	
19	**Charges financières**	**-**	
20	VI RESULTAT FINANCIER	-	
21	**VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)**	**189 635 843.21**	
22	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-	
23	**Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires**	**- 860 826.79**	
24	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	914 435 706.08	
25	**TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES**	**- 725 660 689.66**	
26	VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	188 775 016.41	
27	**Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)**	**652 700.54**	78
28	Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-	
29	**IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE**	**652 700.54**	
30	X RESULTAT NET DE L EXERCICE	189 427 716.96	
31	**Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence**	**-**	
32	XI - RESULTAT NET DE L ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	-	
33	**Dont part des minoritaires (1)**	**-**	
34	Part du groupe (1)	-	

ORDRE2	LIB2	GROUPE2	AMORT2	SOLDES
01	**CAPITAUX PROPRES**			**-**
02	Capital émis (ou compte de lexploitation)	101 et 108		-
03	**Capital non appelé**	**109**		**-**
04	Primes et réserves (Réserves consolidées(1))	104 et 106		-
05	**Ecart de réévaluation**	**105**		**-**
06	Ecart d équivalence(1)	107		-
07	**Résultat net (Résultat net part du groupe)(**	**12**		**189 427 716.96**
08	Autres capitaux propres	11		-
080	**Report à nouveau**	**11**		**1 653 152 847.42**
09	Part de la societé consolidante(1)			-
10	**Part des minoritaires(1)**			**-**
12	PASSIFS NON COURANTS			-
13	**Emprunts et dettes financières**	**16 et 17**	**39**	**-**
14	Impôts (différes et provisionnés)	134 et 155		-
15	**Autres dettes non courantes**	**229**	**491**	**-**
16	Provisions et produits comptablilisés d avance	15 (hors 155) 131 et 132		820 756 638.73
18	**PASSIFS COURANTS**			**-**
19	Fournisseurs et comptes rattaché	40 (hors 409)		85 721 559.40
20	**Impôt**	**Crédit 444, 445 et 447**		**172 383 387.43**
21	Autres dettes	419,509, crédit [42,43,44 (hors 444 à 447) 45,46 et 48]	59	107 479 645.40
22	**Trésorerie Passif**	**519 et autres crédit 51 et 52**	**59**	**107.51**
				3 028 921 902.84

ORDRE	LIB	GROUPE	AMORT	SOLDES	SOLDES_AMO	NET
01	**الأصول الثابتة(غير الحالية)**			**.**	**.**	**.**
02	فارق الاقتناء	207	2807 et 2907	.	.	.
03	**Immobilisations incorporelles**	**20 (hors 207)**	**280(hors 2807) 290 (hors 2907)**	**.**	**.**	**.**
04	Immobilisations corporelles	21 et 22 (hors 229)	281,282,291 et 292	4 430 373 343.15	2 603 746 201.20	1 826 627 141.95
05	**Immobilisations encours**	**23**	**293**	**7 000 577.43**	**.**	**7 000 577.43**
06	الأصول المالية			.	.	.
07	**Titres mis en équivalence - entreprise associées**	**265**	**265**	**.**	**.**	**.**
08	Autres participations et créances rattachées	26 (hors 265 et 269)	26 (hors 265 et 269)	.	.	.
09	**Autres titres immobilisés**	**271,272 et 273**	**271,272 et 273**	**.**	**.**	**.**
10	Prêts et autres actifs financiers non courants	274,275 et 276	274,275 et 276	23 940.00	.	23 940.00
11	**Impôts différés actif**	**133**	**133**	**.**	**.**	**.**
12	ACTIF COURANT			.	.	.
13	**Stocks et encours**	**30 à 38**	**39**	**81 628 025.01**	**4 551 225.79**	**77 076 799.23**
14	Créance et emplois assimilés			.	.	.
15	**Clients**	**41 (hors 419)**	**491**	**1 038 757 519.12**	**.**	**1 038 757 519.12**
16	Autres débiteurs	409,Débit 42, 43, 44 (hors 444 à 448) 45, 46,486 et 489	495 et 496	1 052 751.46	2 506 399.16	- 1 453 647.69
17	**Impôts**	**444,445 et 447**	**17**	**36 708 502.55**	**.**	**36 708 502.55**
18	Autres actifs courants	Débit 48	18	.	.	.
19	**Disponibilités et assimilés**			**.**	**.**	**.**
20	Placements et autres actifs finaciers courants	50 (hors 509)	20	.	.	.
21	**الخزينة**	**519 et autres Débit [51,52,53,et 54]**	**59**	**44 181 070.26**	**.**	**44 181 070.26**
						3 028 921 902.84

ORDRE	LIB	GROUPE	AMORT	SOLDES	SOLDES_AMO	NET
01	**ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)**			**.**	**.**	**.**
02	Ecart d acquisition (ou goodwill)	207	2807 et 2907	.	.	.
03	**Immobilisations incorporelles**	**20 (hors 207)**	**280(hors 2807) 290 (hors 2907)**	**.**	**.**	**.**
04	Immobilisations corporelles	21 et 22 (hors 229)	281,282,291 et 292	4 430 373 343.15	2 603 746 201.20	1 826 627 141.95
05	**Immobilisations encours**	**23**	**293**	**7 000 577.43**	**.**	**7 000 577.43**
06	Immobilisations financières			.	.	.
07	**Titres mis en équivalence - entreprise associées**	**265**	**265**	**.**	**.**	**.**
08	Autres participations et créances rattachées	26 (hors 265 et 269)	26 (hors 265 et 269)	.	.	.
09	**Autres titres immobilisés**	**271,272 et 273**	**271,272 et 273**	**.**	**.**	**.**
10	Prêts et autres actifs financiers non courants	274,275 et 276	274,275 et 276	23 940.00	.	23 940.00
11	**Impôts différés actif**	**133**	**133**	**.**	**.**	**.**
12	ACTIF COURANT			.	.	.
13	**Stocks et encours**	**30 à 38**	**39**	**81 628 025.01**	**4 551 225.79**	**77 076 799.23**
14	Créance et emplois assimilés			.	.	.
15	**Clients**	**41 (hors 419)**	**491**	**1 038 757 519.12**	**.**	**1 038 757 519.12**
16	Autres débiteurs	409,Débit 42, 43, 44 (hors 444 à 448) 45, 46,486 et 489	495 et 496	1 052 751.46	2 506 399.16	- 1 453 647.69
17	**Impôts**	**444,445 et 447**	**17**	**36 708 502.55**	**.**	**36 708 502.55**
18	Autres actifs courants	Débit 48	18	.	.	.
19	**Disponibilités et assimilés**			**.**	**.**	**.**
20	Placements et autres actifs finaciers courants	50 (hors 509)	20	.	.	.
21	**Trésorerie**	**519 et autres Débit [51,52,53,et 54]**	**59**	**44 181 070.26**	**.**	**44 181 070.26**
						3 028 921 902.84

01	**Vente et produits annexes**	**909 190 737.49**
02	Variation stocks produits finis et en cours	-
03	**Production immobilisée**	**53 482 940.65**
04	Subventions d exploitation	-
05	**I - Production de l exercice**	**962 673 678.14**
06	Achats consommés	- 170 136 168.79
07	**Services extérieurs et autres consommations**	**- 87 165 458.82**
08	II - CONSOMMATION DE L EXERCICE	- 257 301 627.61
09	**III VALEUR AJOUTEE D EXPLOITATION (I - II)**	**705 372 050.53**
10	Charges de personnel	- 348 991 955.47
11	**Impôts, taxes et versements assimilés**	**- 63 922 416.75**
12	IV EXCEDENT BRUT D EXPLOITATION	292 457 678.31
13	**Autres produits opérationnels**	**127 228 733.88**
14	Autres charges opérationnelles	- 1 010 785.42
15	**Dotations aux amortissements et aux provisions**	**- 257 545 361.97**
16	Reprise sur pertes de valeur et provisions	2 444 939.12
17	**V RESULTAT OPERATIONNEL**	**163 575 203.93**
18	Produits financiers	-
19	**Charges financières**	**-**
20	VI RESULTAT FINANCIER	-
21	**VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)**	**163 575 203.93**
22	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-
23	**Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires**	**- 1 752 348.86**
24	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 092 347 351.15
25	**TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES**	**- 930 524 496.08**
26	VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	161 822 855.06
27	**Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)**	**36 512.50**
28	Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-
29	**IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE**	**36 512.50**
30	X RESULTAT NET DE L EXERCICE	161 859 367.56
31	**Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence**	**-**
32	XI - RESULTAT NET DE L ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	-
33	**Dont part des minoritaires (1)**	**-**
34	Part du groupe (1)	-

ORDRE2	LIB2	GROUPE2	AMORT2	SOLDES
01	**CAPITAUX PROPRES**			**-**
02	Capital émis (ou compte de lexploitation)	101 et 108		-
03	**Capital non appelé**	**109**		**-**
04	Primes et réserves (Réserves consolidées(1))	104 et 106		-
05	**Ecart de réévaluation**	**105**		**-**
06	Ecart d équivalence(1)	107		-
07	**Résultat net (Résultat net part du groupe)(**	**12**		**161 859 367.56**
08	Autres capitaux propres	11		-
080	**Report à nouveau**	**11**		**1 870 210 147.50**
09	Part de la societé consolidante(1)			-
10	**Part des minoritaires(1)**			**-**
12	PASSIFS NON COURANTS			-
13	**Emprunts et dettes financières**	**16 et 17**	**39**	**-**
14	Impôts (différes et provisionnés)	134 et 155		-
15	**Autres dettes non courantes**	**229**	**491**	**- 476.25**
16	Provisions et produits comptablilisés d avance	15 (hors 155) 131 et 132		761 959 745.02
18	**PASSIFS COURANTS**			**-**
19	Fournisseurs et comptes rattaché	40 (hors 409)		94 360 041.79
20	**Impôt**	**Crédit 444, 445 et 447**		**232 907 447.18**
21	Autres dettes	419,509, crédit [42,43,44 (hors 444 à 447) 45,46 et 48]	59	114 312 838.83
22	**Trésorerie Passif**	**519 et autres crédit 51 et 52**	**59**	**-**
				3 235 609 111.63

ORDRE	LIB	GROUPE	AMORT	SOLDES	SOLDES_AMO	NET
01	**ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)**			**.**	**.**	**.**
02	Ecart d acquisition (ou goodwill)	207	2807 et 2907	.	.	.
03	**Immobilisations incorporelles**	**20 (hors 207)**	**280(hors 2807) 290 (hors 2907)**	**.**	**.**	**.**
04	Immobilisations corporelles	21 et 22 (hors 229)	281,282,291 et 292	4 957 514 518.00	2 991 158 113.25	1 966 356 404.74
05	**Immobilisations encours**	**23**	**293**	**15 450 026.76**	**.**	**15 450 026.76**
06	Immobilisations financières			.	.	.
07	**Titres mis en équivalence - entreprise associ**	**265**	**265**	**.**	**.**	**.**
08	Autres participations et créances rattachées	26 (hors 265 et 269)	26 (hors 265 et 269)	.	.	.
09	**Autres titres immobilisés**	**271,272 et 273**	**271,272 et 273**	**.**	**.**	**.**
10	Prêts et autres actifs financiers non courants	274,275 et 276	274,275 et 276	25 400.00	.	25 400.00
11	**Impôts différés actif**	**133**	**133**	**.**	**.**	**.**
12	ACTIF COURANT			.	.	.
13	**Stocks et encours**	**30 à 38**	**39**	**70 406 443.87**	**2 517 578.44**	**67 888 865.43**
14	Créance et emplois assimilés			.	.	.
15	**Clients**	**41 (hors 419)**	**491**	**1 119 710 577.90**	**.**	**1 119 710 577.90**
16	Autres débiteurs	409,Débit 42, 43, 44 (hors 444 à 448) 45, 46,486 et 489	495 et 496	440 913.67	2 659 253.91	- 2 218 340.24
17	**Impôts**	**444,445 et 447**	**17**	**23 504 636.87**	**.**	**23 504 636.87**
18	Autres actifs courants	Débit 48	18	.	.	.
19	**Disponibilités et assimilés**			**.**	**.**	**.**
20	Placements et autres actifs finaciers courants	50 (hors 509)	20	.	.	.
21	**Trésorerie**	**519 et autres Débit [51,52,53,et 54]**	**59**	**44 891 540.15**	**.**	**44 891 540.15**
						3 235 609 111.63

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

بسكرة في: 2024/06/12

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: عزوز سايود

الرتبة: أستاذ تعليم عالي

قسم الارتباط: العلوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر-للطالب (ة): حنيز عبد القادر - العلمي حسام الدين

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان: دور استقبة الدراعي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

ارخص بطبع المذكورة المذكورة.

الاستاذ المشرف أ.د/ عزوز سايود

جامعة محمد خيضر بسكرة
قسم العلوم المالية والمحاسبة
رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
حمزة